الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبُ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الخامسة والأربعون | 45 | الأربعاء 26 مارس 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 3494
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 3494
3- توجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير التجارة وتنمية الواردات..... 3494
4- عرض السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات..... 3505
5- استئناف الجلسة وتدخلات السيدة والسيد النائب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي..... 3507
6- رفع الجلسة..... 3508
II. السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب إلى الحكومة والإجابة عنه..... 3509

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة رقابية على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الأربعاء 26 مارس 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك لتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نفتتح على بركة الله أشغال جلستنا ويسعدني في البداية وباسمكم جميعا أن أرحب بالسيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وفقا لقرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 6 مارس 2025 فإن هذه الجلسة العامة تتضمن في نقطة أولى توجيه أربع أسئلة شفاهية إلى السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات عملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي وفي نقطة ثانية تقديم عرض للوزارة حول المحاور التالية:

1- الملامح الرئيسية لخطة الوزارة وبرامجها لمجابهة ظاهرة العجز التجاري على مستوى المبادلات الخارجية وحماية المنتوج المحلي ومزيد التحفيز على التصدير وإيجاد السبل الكفيلة بتنويع الأسواق الخارجية،

2- برامج الوزارة المتعلقة بمجابهة الإشكاليات المطروحة في علاقة بالتجارة الموازية وبحماية المستهلك وبالمراقبة الاقتصادية الناجزة والفعالة وبمزيد تنظيم وحوكمة مسالك التوزيع،

3- برنامج الوزارة المتعلق بالإصلاحات التشريعية الضرورية في المجالات ذات الصلة بأنشطتها وبمهامها وصلاحياتها.

توجيه أسئلة شفاهية
إلى السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

والآن نشرع في النقطة الأولى وهي توجيه أربعة أسئلة شفاهية إلى السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات وتكون الترتيبات في الغرض عملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي على النحو التالي:

أولا، يتولى النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق،

ثانيا، يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه لمدة لا تتجاوز عشر دقائق،

ثالثا، للنائب الحق في التعقيب مرة واحدة ولمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

هذا ويمكن للسيد الوزير، إذا رغب في ذلك أن يتولى تقديم بعض التوضيحات والإضافات بخصوص مختلف الأسئلة الشفاهية المطروحة وذلك لمدة تتراوح بين عشر وخمسة عشر دقيقة وهو ما من شأنه أن يساهم في مزيد توضيح بعض النقاط العالقة إن وجدت.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد غسان يامون

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ننطلق إذن وتباعا في استعراض الأسئلة الشفاهية المبرمجة لليوم:

السؤال الشفاهي الأول للزميل المحترم السيد غسان يامون وله عشر دقائق على أقصى تقدير، فليتفضل.

السيد غسان يامون

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب على إحالة الكلمة لي،

مرحبا بالسيد وزير التجارة وبكافة إطارات الوزارة تحت قبة مجلس نواب الشعب،

في إطار دوري الرقابي على الأعمال والسياسات المتبعة من قبل السلطة التنفيذية، أتقدم إليكم اليوم السيد وزير التجارة بسؤال شفاهي بناء على الفصل 114 من الدستور والفصل 130 من النظام الداخلي.

أولا، سيدي الوزير، بخصوص إجراء المراقبة القبلية عند التوريد، حيث تم بتاريخ 17أكتوبر 2022 عن طريق بلاغ مشترك بين وزارات التجارة وتنمية الصادرات والصناعة والصحة تركيز آلية للمراقبة القبلية عند التوريد في إطار ما يسمى بالحرص على ضمان جودة المنتوجات الموردة من الخارج وعلى سلامة المستهلك حيث تم اعتماد نظام المراقبة القبلية على عمليات التوريد على بضائع استهلاكية محددة بقائمة موجودة بنص البلاغ مع فرض توريد هذه المنتجات بصفة مباشرة من المصنع مباشرة.

الآن بعد ثلاث سنوات من اعتماد هذه الآلية يجب تقييم هذا الإجراء:

أولا، نلاحظ تعطيله للدورة الاقتصادية بامتياز لجميع المتداخلين الاقتصاديين وأريد أن أتساءل أولا عن كيفية تبرير هذا الإجراء بكونه يهدف إلى ضمان جودة المنتوجات في حين أن الوزارات، كافة الوزارات المتداخلة، تقوم بإجراء آخر شبيه له ومتبع وهو المراقبة الفنية عند التوريد، أي وجود إجراءين متشابهين لدى كافة الوزارات. ما هي الفائدة من هذا الإجراء؟

هذا يسمى تعزيز البيروقراطية الإدارية بامتياز في حين يجب على سياسة الدولة حذف التراخيص وتبسيط الإجراءات على المتعامل الاقتصادي.

ثانيا، نظام المراقبة القبلية يساهم ويعزز بصفة عكسية عملية التهريب، فالسلع المشمولة بالبلاغ فقدت من القطاع المنظم وارتفع تواجدها في القطاع الموازي، فما رأيكم السيد الوزير؟ هل أصبحت الدولة تشجع على التهريب بطريقة عكسية؟

نريد أن نقطع مع سياسة الرخص والتراخيص ونحرر الحياة الاقتصادية لعموم شعبنا بعيدا عن هذا النظام، كما أنه من المفروض أن الإدارة التونسية تعمل على الرقمنة وعلى الابتعاد عن كل ما هو ورقي، ليكون هذا الإجراء الورقي الذي تكون فيه الإدارة سلطة الموافقة والرفض، سوف يكون بالتأكيد مدخلا للفساد والإفساد وبالتالي يمكن أن تكون هناك شبهات للرشوة أو للفساد، لذا أطلب منكم السيد الوزير، التخلي عن هذا الإجراء لما تم بيانه.

ثانيا، سؤال يتعلق بتوجيه الدعم نحو مستحقيه، كما نعلم تونس غداة الاستقلال عملت على تركيز الصندوق العام للتعويض لدعم الفئات الهشة والفئات المفقرة من عموم شعبنا وخاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة، لكن نلاحظ أن هذا الصندوق لم يعد يستهدف الطبقات المفقرة بل أصبح يستهدف عديد الطبقات الميسورة أو الصناعات التحويلية أو القطاع السياحي وسآخذ مثالا بسيطا ننقد فيه منظومة الدعم التي أصبح من الواجب مراجعتها في إطار دعم الطبقات المفقرة حتى لا يذهب الدعم هباء منثورا.

الصندوق العام للتعويض يقوم بدعم مادة السكر وكما نعرف فإن المؤسسات التحويلية في تونس التي تعتمد على السكر والتي لا تقوم بعملية التصدير للخارج لا تقوم بدفع فارق الدعم، أنا أتساءل هل أن مادة السكر التي ستذهب إلى المؤسسات التحويلية مثلا في صناعة المشروبات الغازية، هل هذه المشروبات الغازية مادة أساسية للشعب التونسي؟ ونحن نعلم أن اليوم مليوني تونسي مصاب بمرض السكري، 15.5% من الشعب التونسي مريض بالسكري، فما هي أسباب دعم السكر الموجه إلى الوحدات التحويلية والصناعية، قدمت لك مثال المشروبات الغازية خاصة عند السوق المحلي.

كذلك فيما يخص تهريب المواد المدعمة، 120 مليار دولار تخسرها الدولة التونسية سنويا وقد اطلعت على هذا في آخر إحصائيات عملية تهريب المواد المدعمة. ما هي خطتكم؟

تم القيام بالعديد من الدراسات حول إصلاح منظومة الدعم مثلا تتم تحويلات مباشرة للطبقات المستهدفة، هناك عدة حلول، هل بإمكانكم اطلاعنا في هذه الجلسة على بعضها؟

في شأن جهوي، على مستوى جزيرة جربة أصبحنا نشهد سنويا خاصة في الموسم الصيفي أزمة تزويد بالمواد الأساسية وهذا يعود إلى ذروة الاستهلاك في هذا الموسم وإلى ارتفاع عدد الوافدين على جزيرة جربة خاصة السياح، بالتالي وبصفة استباقية السيد الوزير أعلمكم أن المشكل الذي أصبح روتينيا منذ ثلاث أو أربع سنوات وكما نعرف فإن وزارة التجارة توازن بين الطلب والعرض ولا تتولى التوزيع، لذلك يجب أن تضع في اعتبارها أن عدد سكان جزيرة جربة يعد 200 ألف ساكن في فصل الشتاء ويصل إلى حدود مليون ساكن في فصل الصيف.

السيد الوزير، أريد أن أعرف لماذا لجنة إسناد رخص المخابز على مستوى جهوي للإدارة الجهوية للتجارة وهي عضو فيها، لماذا لم يتم عقدها منذ سنوات على مستوى ولاية مدنين؟ ونحن نعلم أن هناك في جزيرة جربة كثافة سكانية وهي المنطقة الوحيدة في الجنوب التونسي التي مؤشراتها الديموغرافية إيجابية، إذن هناك ظهور لتجمعات سكانية جديدة، لماذا لا تنعقد اللجنة؟ وقد تقدمت بالعديد من الطلبات وهناك العديد من الأشخاص عبروا عن رغبتهم في فتح مخابز مصنفة من صنف "أ" أو "ج".

نلاحظ أن وزارة التجارة لم تعد توافق على إسناد رخص جديدة في المقابل القطاع غير المنظم والقطاع العشوائي هو الذي يسد الفراغ، نحن نريد المخابز المصنفة، هناك العديد من المناطق التي تحتاج إلى هذه المخابز في جزيرة جربة مثلا: مليتة، منطقة الشراع، الجوامع، هذه المناطق تقدمت بالعديد من المطالب، لذلك نرجو عن طريق السيد المندوب الجهوي للتجارة بولاية مدنين لمَ لا يتم إسناد رخص جديدة للمخابز على مستوى جزيرة جربة وكذلك الترفيع من حصص مادة الفارينة المدعمة للمخابز الموجودة؟ وشكرا السيد الوزير.

جواب

السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة إلى السيد سمير عبيد وزير التجارة وتنمية الصادرات لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات

شكرا سيدي الرئيس،

ألقي التحية على السادة النواب ومن خلالكم السيد الرئيس أريد أن أتقدم لهم بالشكر على الاهتمام بنشاط وزارة التجارة،

وفي الحقيقة هذا يجعلنا دائما في تواصل معكم ويبقى الهدف السامي للوزارة هو المحافظة على هذا التواصل مع السادة النواب، فهناك فائدة كبيرة في ملاحظاتهم وتساؤلاتهم لتقدم الأشغال والبرامج والوصول إلى إنجاز أهداف الوزارة.

السيد الرئيس، بخصوص سؤال حضرة النائب الكريم، السيد غسان يامون، لو تسمح لي سأبدأ أولا بموضوع جربة، بخصوص مسألة الترفيع في حصة جربة من المواد الأساسية المدعمة سنجيبك وكأننا في سنة 2024، لأنه لا توجد على حد علمي حاليا تشكيات أو ملاحظات من سكان هذه الجهة التي نكن لها كل التقدير وهي مدينة رمز للنشاط السياحي والاقتصادي في ولاية مدنين.

سنة 2024 كانت هناك عدة ضغوطات موجودة خاصة في الموسم الصيفي وكما تعلمون فإن هذه الاضطرابات الظرفية على مستوى التزويد خلال سنة 2024 تعود إلى عدم استقرار العرض، في ذاك الوقت لم يكن هناك استقرار كما هو موجود خلال المدة الأخيرة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب عدم الاستقرار هذا كانت هناك محاولات من قبل الكثير من الجهات في مسألة اللجوء إلى الاحتكار والمضاربة والسيد الرئيس يؤكد دائما -في عديد المناسبات سواء عن طريق تعليماته لنا كأعضاء الحكومة أو حتى في توجهاته- على مسألة محاربة كل مظاهر الاحتكار والفساد وكما تفضلتم أنتم وأشرتم إلى الرشوة، هناك حرب وهي وسيلة من وسائل استقرار الاقتصاد التونسي لأنه بمثل هذه الطرق نقضي على الممارسات الاحتكارية.

كما تعلمون فإن هذه الاضطرابات لم تدم طويلا والحمد لله ونحن الآن ننعم باستقرار ملحوظ وإن شاء الله هناك عزم الوزارة على تدعيم هذا الاستقرار ليس فقط بالنسبة إلى المواد الأساسية ولكن إلى جميع المواد الأخرى التي تدخل قفة المواطن وتدخل أيضا في المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن.

السيد النائب، لقد أشرتم أيضا إلى حصة المخابز وإحداث مخابز جديدة بجزيرة جربة، في الحقيقة كان لنا توجه في بداية عدم استقرار العرض والمواد قمنا بالترفيع في حصص المخابز الموجودة والمخابز الموجودة وفي جربة هناك تقريبا 40 مخبزة وفي ذلك الوقت كانت تفي بالحاجة، عندما نقدم لها الكميات الإضافية لتواجه من

جهة النقص الموجود ومن جهة أخرى فإنه من باب الاستعداد للموسم السياحي يتم ضخ كميات إضافية وهذه الكميات الاستثنائية حسب قراءتنا في ذلك الوقت كانت تفي بالحاجة عموما وكلما استدعى في ذلك الوقت الظرف للتدخل من الإدارة الجهوية أو من الإدارة المركزية نقوم بذلك في الإبان ولم نشهد فجوات كبيرة.

وفي الحقيقة فإن مصالحنا المركزية والجهوية ما زالت تعمل بهذا النسق وهي تتدخل كلما كان هناك نقص ونقوم بالتنسيق في هذا مع السلط الجهوية والسلط المحلية وأي خبر يصلنا نتدخل في الإبان وإن شاء الله "ربي يبقى علينا ستره" ولا يعيد علينا تلك الأيام.

بالنسبة إلى سنة 2025 حاليا والحمد لله لدينا مخزون كبير ومتوفر من المواد الأساسية سواء بالنسبة إلى القمح ومشتقاته أو بالنسبة إلى المواد الأخرى كالسكر والشاي والقهوة وأريد أن أؤكد دائما على أن للوزارة برنامج خصوصي بالنسبة إلى الموسم السياحي عامة وقد شرعنا في الاستعداد له ولدينا إن شاء الله جلسة مشتركة مع وزارة السياحة واتخذنا كل الاحتياطات حتى نستجيب للطلب الإضافي من كل المواد الاستهلاكية ولكن سنقوم بالتدقيق أكثر وسنطلع على برنامج وزارة السياحة لنكون في تناغم مع بعضنا البعض.

لقد تفضلتم أيضا السيد النائب بطرح موضوع المراقبة القبلية وتساءلتم عن جدواها وقد ذكرتم بأن هناك إجراء بيروقراطيا جديدا، في الحقيقة فإن تصورنا في هذا دائما في ذلك الوقت بأن المراقبة لم تصل إلى درجة التعطيل أو أن تكون مصدرا من مصادر التجارة الموازية وبوجود مواد في وضعية غير قانونية ولكن على غرار ما هو موجود في عدة بلدان أخرى والذين يقومون بتطبيق هذا حاليا، كان الهدف في البداية وكذلك حتى على مستوى التطبيق إلى اليوم هو المحافظة على المنتوج الوطني وأيضا التأكد من جودة المنتجات المستوردة.

وقد تمكنا من خلال هذه الطريقة من التثبت من الجدوى كما تمكنا أيضا من التحكم في بعض الواردات ومن خلال المتابعات الإحصائية وكذلك حتى من خلال شكاوى المؤسسات التونسية وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي هي غير قادرة على منافسة تلك المنتجات، كنا كوسيلة لتمكين المؤسسات التونسية الصغرى والمتوسطة من وجود الوقت ونحن كما تعلمون السيد النائب في ظرف اقتصادي صعب وسنعمل إن شاء الله على " une relance de l'économie tunisienne" ولكن تمكنا أيضا في ذلك الوقت من التحكم في نسق الواردات خاصة الواردات التي لا تدخل في الدورة الإنتاجية ونحن أيضا منفتحون على هذا الموضوع ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للسيد الوزير.

جواب السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات

شكرا سيدي الرئيس،

شرعنا في التفكير في هذا الموضوع ونتمنى ألا نتعرض لعراقيل على مستوى الدراسات حتى نقول أن هذه الطريقة غير سليمة، لذلك نحاول إصلاحها أو التخلي عنها إن كانت مصلحة البلاد تتطلب ذلك.

بخصوص خطة مقاومة التهريب والتجارة الموازية كما تعلمون فإن وزارة التجارة تعمل إلى جانب وزارات أخرى وتقريبا وزارة المالية هي التي تتولى رئاسة اللجنة المتعددة الاختصاصات ونحن نساهم بدورنا في هذا وسنحاول التكثيف من الحملات الرقابية خاصة الحملات الرقابية الخصوصية لنحاول القضاء على التهريب، هذا الموضوع يتطلب نفسا طويلا ونحن بصدد القيام بذلك.

أرجو أن أكون قد أجبت على تساؤلات السيد النائب، أشكرك السيد الرئيس على إعطائي الوقت الإضافي، بارك الله فيك.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير، هل يرغب الزميل المحترم السيد غسان يامون في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد غسان يامون

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات التي تفضلت وتقدمت بها.

لدي تعقيب بسيط بخصوص المراقبة القبلية، أنا مع حماية المنتجات الوطنية ومع ترشيد التوريد العشوائي الذي استنزف العملة الصعبة ومع الترفيع في المعاليم الديوانية على كل منتوج عنده نظير موجود في السوق التونسية، لكن لست مع سياسة المراقبة القبلية، تريد حماية المنتوج التونسي عليك بالترفيع في المعاليم الجمركية والديوانية أي أنه إجراء فاقد للمحتوى.

من بين أهدافه مثلا التخفيض من العجز التجاري، هل شهد العجز التجاري هذا الانخفاض؟ لم يساهم في تخفيض العجز أي أن إجراء اعتباطيا كهذا أرى أنه تم القيام به في وقت ما ويجب مراجعته.

أضيف أيضا هناك مؤسسات صغرى تعتمد على التوريد تم منعها، لا توجد سوى الشركات الكبرى هي التي تقوم بالتوريد، مثلا في مجال مواد التجميل لم يعد يسمح لمؤسسة صغيرة بأن تستورد "des palettes " بهذا البلاغ لا يمكنها سوى استيراد "conteneur" ونحن نعرف السوق التونسية ونعلم أن السوق صغيرة، هل سيذهب إلى الصين، فحتى المعمل لا يتحدث معه لا يذهب سوى مكتب صغير، لذلك فقد خفضت في طرق العمل وأرى من زاوية أخرى أنها شجعت على التهريب وأنا دائما أقول العديد من الإجراءات الديوانية، العديد من الإجراءات الإدارية تشجع المورد التونسي على التهريب والتهريب بشقيه البري والبحري والترابي، أنا لا أتحدث عن التهريب الترابي فقط، التهريب يكون من كل المنافذ، هذا بخصوص إجراء المراقبة القبلية.

ثانيا، أشكرك على ما تفضلت به بخصوص جزيرة جربة، صحيح هناك فرق بين وقت إيداع السؤال والإجابة، الحقيقة حاليا لا توجد أية أزمة في جزيرة جربة، يعني الآن هناك توازن بين العرض والطلب ولا توجد أية أزمة ولكن قلنا بصفة استباقية للموسم الصيفي خاصة في الموسم السياحي الذي هو واعد جدا هذه السنة، لذلك يجب أخذ الاحتياطات اللازمة لتغطية هذا التواجد وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة بسمة الهمامي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الثاني للزميلة المحترمة السيدة بسمة الهمامي ولها عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد وزير التجارة وتنمية الصادرات وكل الإطارات المرافقة له في رحاب مجلس نواب الشعب.

سؤالي الشفاهي اليوم حول حقيقة عدد المخابز في ولاية سليانة عامة وفي معتمدية الروحية خاصة.

بتاريخ 5 جوان 2024 توجهنا إليكم بسؤال كتابي حول حقيقة عدد المخابز في ولاية سليانة عامة وفي معتمدية الروحية خاصة وقد وردت علينا إجابتكم بتاريخ 25 فيفري 2025، تسعة أشهر لإعداد الإجابة سيدي الوزير، مع العلم أنه بتاريخ 29 ماي 2024 في جلسة عامة بمجلس نواب الشعب وفي سؤال للسيدة الوزيرة سلفكم عن المخابز في تونس، أجابت أن الوزارة قامت بمسح للمخابز وتم استكمال الأعمال الميدانية وتم تحيين المعطيات وتشخيص وضعية المخابز والمسح شمل مخابز مصنفة ومخابز غير مصنفة.

كما أنكم -منذ ذلك الوقت- بصدد بلورة مقترحات هيكلية، لكن بالتوازي تم اتخاذ إجراءات استعجالية لتعديل الحصص بالتخفيف إذا كانت المخبزة لديها أكثر من "quota" أو بالترفيع حسب حاجيات المناطق.

حسب إجابتها الإجابة على سؤالي الكتابي لا تتطلب تسعة أشهر، المعطيات موجودة لديكم خاصة أن سؤالي يتضمن نقطتين: جزء يخص ولاية سليانة ككل وهذا لم تجبوني عنه حتى بعد تسعة أشهر واكتفيتم بالجزء الثاني الخاص بعدد المخابز بمعتمدية الروحية وهنا لا أدري لماذا لم تجيبوني السيد الوزير.

إن سؤالي بخصوص عدد المخابز في سليانة ككل وفي معتمدية الروحية خاصة جاء نتاج وضعية كانت تبدو في البداية بسيطة ومعهودة لكن اتضح أنها تتطلب الكثير من الاستفسار والبحث عن آليات جديدة وحلول بديلة وجديدة تستجيب لانتظارات الناس.

بتاريخ 10 أكتوبر 2023 تقدم شاب من ولاية سليانة بمطلب للحصول على ترخيص لإحداث مخبزة عصرية في معتمدية الروحية، في المنطقة البلدية وطبعا هذه المرحلة تسبقها مراحل متمثلة في الاتصال بالولاية وفي الإدارة المعنية في المصلحة المعنية وهكذا وفي الوثائق وفي كل ذلك، بعد تقديم المطلب تمت زيارة الشاب في محله المعد للمخبزة من قبل الإدارة الجهوية للصحة وللسلامة المهنية وقد حظي بموافقتهم على الإعداد والتجهيز الداخلي للمخبزة، ممثل في اتحاد الصناعة والتجارة وفي غرفة المخابز بسليانة، ممثل عن ديوان الحبوب بسليانة، ممثل عن الإدارة الجهوية للتجارة وتنمية الصادرات، الممثل محلي عن معتمدية مكثر وقد أعرب كلهم عن سلامة الإعداد وسلامة الإجراءات.

في تاريخ 29 ماي 2024 اجتمعت اللجنة الجهوية وقررت عدم الموافقة معللة إجابتها كما جاء في مكتوب والي سليانة، لدينا حالة إشباع بالمنطقة البلدية لوجود سبع مخابز بالمنطقة وحسب ما جاء في إجاباتكم هذه التي وصلتني بعد تسعة أشهر فإن مصالحكم الجهوية لا تقوم بإسناد الرخص وهذا صحيح وأن معالجة ملفات رخص المخابز ترجع بالنظر إلى اللجان الجهوية للمخابز طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل، التي تعمل تحت إشراف والي الجهة وتشارك مصالحكم الجهوية للوزارة في أشغال هذه اللجان وتتولى إبداء رأيها حول مسألة إحداث المخابز حسب التوجهات العامة المضبوطة والمتعلقة بعدم إسناد تراخيص إلا في التجمعات السكنية الجديدة والتي يستحيل تزويدها من مناطق أخرى والمناطق التي بها متطلبات تنموية أي أن مصالحكم تشارك في أشغال اللجنة الجهوية، بتحيين عدد المخابز وفي تحيين المعطيات الخاصة بكل مخبزة، وفي تحديد المقاييس أي أن إجابة الوالي بنيت أساسا على معلوماتكم الميدانية، والتي جاء فيها أنه تم عرض ملفكم على اللجنة الاستشارية التي أنتم جزء منها وقررت عدم الموافقة على مطلب هذا السيد نظرا إلى حالة الإشباع بالمنطقة ولوجود سبع مخابز وقد جاء في ردكم الذي وصلني بعد تسعة أشهر أن عدد المخابز الناشطة بمعتمدية الروحية ثمانية:

مخبزة في الحبابسة التي تبعد على المنطقة البلدية للروحية 45 كلم، هذه المخبزة ناشطة، طيب وسبع مخابز في المنطقة البلدية ناشطة تبلغ حصتها الشهرية القارة من الفارينة المدعمة 930 قنطار، فيها مخبزة ممنوعة من التزود بالفارينة المدعمة، ما معنى هذا؟

أي أن هناك مخبزة غير ناشطة من بين السبع مخابز التي أتحدث عنها والتي تبلغ حصتها الشهرية القارة 118 قنطار، تم منعها بتاريخ 29 ماي 2024 في انتظار تسوية النزاع القضائي، مع العلم إن وصلت مخبزة للقضاء فقد سبقتها مراحل أخرى من النزاع الداخلي أدى إلى إغلاقها، إذن لا أتصور أنه في 29 ماي تم إغلاقها لأنه ميدانيا يقال أنه تم غلقها منذ مدة إلى أن وصلت إلى مرحلة القضاء والقضاء قام بغلقها.

وقد أثبتت المعاينات الميدانية المجراة من قبل مصالح المراقبة الاقتصادية وجود خمس مخابز منتصبة بمركز معتمدية الروحية في حالة نشاط مقابل وجود مخبزة مغلقة مع تزامن المعاينة مع راحتها الأسبوعية ومخبزة أخرى ممنوعة من التزود، وتصرون على أن هناك مخبزة ممنوعة من التزود لأن ملفها وصل إلى القضاء وتم غلقها.

مع العلم أن مصالحكم عندما تريد أن تخرج لإجراء معاينة فإنها تخرج في الأيام التي تكون فيها جميع المخابز مفتوحة أي أيام السبت والأحد، وأعلم أن مصالح وزارتكم خرجت يوم السبت، لذلك فإن المخبزة التي وجدوها مغلقة بالإضافة إلى المخبزة التي تم غلقها بإذن قضائي هي مغلقة ولا تعمل وغير ناشطة أيضا.

أي أن العدد الحقيقي للمخابز الناشطة في معتمدية الروحية المنطقة البلدية هي ست مخابز، إذن من أين جاءت السبع مخابز التي تم إعطاء بخصوصها قرار للوالي حتى يقول بأن لدينا سبع مخابز ولدينا إشباع، إذا لم يكن لدينا سبع مخابز ولدينا ست مخابز فقط ناشطة، إذن حتى حالة الإشباع غير موجودة في منطقة الروحية فالمواطنون في حاجة للخبز.

جاء أيضا في إجابتكم أنه تبعا لتساؤلكم حول طبيعة الرخص المسندة للمخابز والتي أصبحت احتكارا ومحاباة، أجيبكم هنا هذه اللجنة الاستشارية والتي أنتم جزء من تركيبتها التي قررت عدم الموافقة على مطلب الشاب نظر إلى وجود حالة الإشباع بسبع مخابز وفي الحقيقة هم ليسوا سبعة ولا توجد حالة إشباع.

من المفروض أن السيدة الوزيرة التي صرحت بإنجاز مسح شامل على مستوى وطني، المسح لا يشمل المخابز الناشطة، المخابز

المغلقة لا يمكن احتسابها في المسح، أهكذا أم لا السيد الوزير؟ وأنتم تواصلون عدها واحتسابها مع المخابز الناشطة وتقدمون استشاراتكم في اللجان الجهوية وأنتم تعتبرون المخابز المغلقة ناشطة، تحتسبونها على من؟

يعني من تحصل على رخصة مخبزة ويحدث أن تغلق لأسباب عدة، كيف يتم التعامل مع هذه المخابز المغلقة؟ كيف يتم التعامل معها حقيقة؟ ألم توجد مدة محددة للحسم فيها أي سحب الترخيص؟ إسناد تراخيص جديدة لأشخاص آخرين تلبية لاحتياجات الناس، حصتها في الفارينة والسميد أين تذهب؟

لدي الإجابة على هذا، هل الرخصة يتم توريثها؟ تم إسناد رخصة وحصل مشكل بين العائلات وبقوا سنتين في النزاع والمخبزة مغلقة وأحيلت على القضاء وكما تعلمون إذا وصلت مسألة إلى القضاء فإنها ستبقى مدة طويلة في الخصام وتم غلقها، ماذا فعلنا؟ هل تبقى مصالح المراقبة تتعامل مع مخبزة مغلقة على أنها ناشطة ويتم احتسابها في تعدادكم؟ ألا توجد آجال؟ ألا توجد مراجعات؟ لا توجد مقاييس جديدة.

كما ذكرتم أنه عملا بمقتضيات المنشور المشترك بين السيدان وزير الداخلية ووزير التجارة عدد 2 بتاريخ 18 فيفري 2012 والذي ينص على عدم إسناد تراخيص جديدة لإحداث مخابز في مختلف الجهات إلا المناطق التي يتبين فعليا استحالة تزويدها، بناء على هذا المنشور لا تسند تراخيص جديدة بمختلف الجهات ما عدا المناطق التي تبين فعليا استحالة تزويدها، هذه المناطق من يقوم بتحيينها وتحديدها وطرحها؟ أين نجد القائمة؟ كيف يتم توظيف هذه القائمة؟ أليس من المفروض أن المناطق التي تعاني من النقص هي التي يتم وضعها في قائمة توضع على ذمة الأشخاص الذين يطالبون برخص؟ شاب...

جواب

السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد وزير التجارة لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات

شكرا سيدي الرئيس،

نشكر أيضا السيدة النائبة،

الإحصائيات الموجودة لدي موجودة لديك إلا في العدد وفي الحقيقة العدد الموجود لدينا هو ثماني مخابز من بينها مخبزة فيها نزاع قضائي، هذه هي الوضعية وأنت تفضلت بالإشارة إل طريقة العمل بكل عمق، ولكن المعاينة الميدانية شيء أساسي وربما بعد أن نذهب للمعاينة نقول إن لم يقم أعوان المراقبة أو إن لم تقم اللجنة الجهوية بالعمل كما ينبغي.

كما تعلمون كل جهة لديها خصوصياتها وتحرص الوزارة على تزويد المنطقة مهما كلف الثمن ومهما كانت الوضعية، لأننا في بعض الأحيان نتخذ إجراءات خصوصية حتى لإيصال هذه المواد وليس الخبز فقط إلى المناطق وخاصة المناطق النائية وهذه من بين الوسائل التي اعتمدناها حتى لا يبقى أي شحص في حاجة، لأن ما نوفره للمواطن في الريف وفي المناطق البعيدة هو نفسه ما نوفره للمواطن في المناطق الحضرية.

لذلك نقول إذا كانت هناك معاينة أجريت وإن كان هناك نوع من السهو أو سوء التقدير بإمكاننا تدارك هذا النقص ولكن أريد أن أشير وأقول كما تفضلت أنت بأن اللجنة الجهوية متكونة من الإطارات الموجودة وهي تعمل على مستوى جهوي وتعرف المكان وتعرف الناس وتعلم بكل ما يوجد. نحن كإدارة لدينا ثقة في زملائنا الذين يقومون بالعمل ولكن نحن دائما نتقبل بكل صدر رحب الملاحظات ونعمل على تلافي النقص إن وجد.

بالنسبة إلى اللجنة الجهوية وعلى رأسها السيد الوالي قال أن هذه المخبزة لا يمكن إسنادها رخصة لممارسة عملها نظرا إلى أن الجهة فيها حالة إشباع كما تفضلتم ولكن نتيجة النقص الذي ذكرناه هناك مخبزة لا تعمل فإنه يتم توزيع كمية الفارينة على بقية المخابز، هذا كإجراء إلى أن يأتي طلب، لأنه في بعض الأحيان لا يكون هناك طلب حصول على رخصة جديدة.

على كل ما يجمع بيننا هي المصلحة العامة سيدتي الكريمة، وبخصوص دراسة الملف إن استدعى الأمر أن يعاد فليكن ذلك وفقا للمعطيات الخصوصية للجهة وما يتوفر لدينا من معطيات، أنت تفضلت وقدمت لنا معطيات إضافية سنتعامل معها بكل إيجابية وإن شاء الله لا يطرح علينا هذا السؤال مرة أخرى سواء في المجلس الموقر أو خارجه.

هذه هي الإجابة سيدتي الفاضلة وإن سمح لي السيد الرئيس لدي ملحوظة للسيد النائب المحترم فيما يخص السكر -فقد سهوت عن إجابته- الموجه للوحدات الصناعية، ليس هناك دعم بخصوص السكر الموجه للوحدات الصناعية، نحن ندعم فقط السكر الموجه إلى الاستهلاك العائلي.

وبالنسبة إلى المؤسسات الصناعية لدينا تطبيقات في التزود بالنسبة إلى الديوان التونسي للتجارة التي تسهر على هذا التوزيع والتي يتم توزيعها على المؤسسات التي تستعمله في مسارها الصناعي وبهذا الشكل نحاول أن يذهب الدعم إلى مستحقيه.

هذا هو العنصر الذي سهوت أن أجيب به السيد النائب وأتمنى سيدتي أن تكون الإجابة كافية بالنسبة إلى وضعية الروحية وبخصوص مطلب الشاب الذي يريد فتح مخبزة، إن شاء الله تكون هناك مخبزة جديدة ويقوم هذا الشاب بمشروعه وعمله في أحسن الظروف في المستقبل إن شاء الله.

تعقيب السيدة النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير، هل ترغب الزميلة المحترمة السيدة بسمة الهمامي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ فلتتفضل.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، هنا توجد مسألتان، المسألة الأولى هي مسألة المخابز التي يقع إغلاقها ولا يتم فيها تحيين، بالتالي السهو الذي تحدثت عنه سيادتك يترتب عنه أن السيد لا يمنح ترخيصا لفتح مخبزة في حين أن المصالح الموجودة في اللجنة الرقابية تعاين المحل وتبدي رأيها في إصلاح شباك أو فتح شباك أو إضافة شباك أو إضافة باب ثم بعد ذلك لا يمنح ترخيصا.

هذه الخسائر التي تتكبدها العائلات التي ترغب في بعث مشاريع لأبنائها، من يتحمل المسؤولية؟ هل نفهم خطورة الوضع وإلى أين

وصلنا على مستوى تلبية احتياجات المواطنين، على مستوى غلق أبواب التشغيل والاستثمار في وجه الشباب؟

المسألة الثانية تتعلق بالمنشور بين وزارة التجارة ووزارة الداخلية. هذا المنشور فيه جانبان، في جانب لدينا إشباع إذن لن نمنحك الترخيص والعدد خاطئ، من يحاسب هؤلاء؟

ثانيا، نعطي التراخيص في المناطق الريفية وفي أماكن فيها احتياجات وقد جاء في ردكم بخصوص التراخيص المسندة خلال جلسة اللجنة الجهوية للمخابز بتاريخ 29ماي 2024، حسب المعطيات المتوفرة وقد تم إسناد ترخيصين جديدين لإحداث مخابز بولاية سليانة اقتصرت على المناطق الريفية معتمدية سليانة الجنوبية، القنطرة وسيدي حمادة.

وهنا نريد أن نسألكم سيدي الوزير وأؤكد على دور اللجنة في فهم وتنفيذ هذا المنشور: كيف يتم تفسيره؟ شاب لا يملك شيئا يريد الاستثمار والعمل في بلاده، مصالحكم تقدم أرقاما مغلوطة ويتم رفض مطلبه وأنا أعوّل على رحابة صدرك عندما يعيد طلبه إمكانية تلبيته لأنه أساسا لا يوجد إشباع وهناك نقص في عدد المخابز.

ثانيا، المناطق الريفية التي نسند فيها التراخيص، الأماكن الشاغرة المذكورة لمَ لم يتم إعلام طالبي فتح الرخص بوجود أماكن شاغرة، ألا يوجد فيها تحيين وتضبط فيها قائمة؟

الشاب الذي يرغب في فتح مخبزة لمَ لا يتم إعلامه بالمكان الشاغر الذي يمكن أن يفتح فيه مخبزة؟ هذه الأماكن تمنح لأشخاص آخرين، نعم سيدي منحتم ترخيصا لمخبزة في القنطرة لشخص يملك مخبزتين في سليانة ومخبزة "كوشة"، ألا يسمى هذا احتكارا؟ لأن الاحتكار موضوع بين ظفرين. هذا السيد هو وعائلته يملكون ثلاث مخابز في سليانة، مخبزتان للخبز ومخبزة مرطبات وتم منحه الثالثة في القنطرة وهي تبعد 12 كلم عن سليانة ومنطقة فيها كل المؤسسات الخدماتية وقريبة. ألا يتطلب هذا المنشور التحيين والضرب بشدة على كل منافذ الاحتكار والمحاباة؟

بدل تنفير الشباب من الاستثمار والتشغيل والجري وراء جعل كل مشاريع الرزق كامتياز يعطى للأحباب ومن والاهم، التشغيل في هذا البلد ليس منة وفضلا من أحد ولا يمكن توجيهه حسب أهواء من يشرفون على مصالح الناس والإدارات ليست ملكا لمن يعملون فيها بل جعلت خدمة للناس وتوجيههم توجها حسنا صائبا، والتدخل لإيجاد الحلول بدل بث الإحباط.

هذا المنشور يفسر وينفذ حسب الأهواء والحجة هنا تطبيق القانون.

السيد الوزير، هذا المنشور المشترك بينكم وبين وزارة الداخلية يستحق المراجعة، نفس الشيء السيد رئيس الدولة يقول أن الإدارات جعلت لخدمة الصالح العام ولس للمحاباة وعندما يكون هناك مواقع في المناطق الريفية تفتح على أساس مخابز فلا بد من منحها للشباب وليس للعائلات المحتكرة أصلا، هناك من يحتكر العلف وهناك من يحتكر الدجاج وآخرون يحتركون المخابز.

لا بد من الضرب بيد من حديد لتحرير الاقتصاد الريعي، كيف يمكننا القيام به؟ تحرير الاقتصاد الريعي وإلغاء الرخص، لا تقوموا بإلغاء الرخص جملة وتفصيلا ثم تأتي رقابة بعدية أو على الأقل كونوا عادلين في توزيعها، شكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد نجيب العكرمي
عوضا عن السيد النوري الجريدي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السؤال الشفاهي الثالث للزميل المحترم السيد نوري الجريدي ويتعذر عليه الحضور ويعوضه الزميل المحترم السيد نجيب العكرمي .الكلمة للزميل نجيب العكرمي وله عشر دقائق على أقصى تقدير، تفضل.

السيد نجيب العكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجارة وتنمية الصادرات والوفد المرافق له،

نيابة عن زميلي السيد النوري الجريدي أتولى اليوم طرح الأسئلة الشفاهية المتعلقة بملف التجارة والصادرات وتنميتها.

سيدي، ملف التجارة ملف وطني، نحن نعلم أن التجارة بالأساس تصنع حرية الشعوب وتصنع الحضارات ونعلم أنه دون تجارة لا توجد حضارة. تقريبا تاريخ الشعوب تطور بالتجارة وعبر التجارة صنعت المدن وأنشئت الحضارات وتطورت البشرية.

ونحن كوزارة تجارة هناك العديد من الإشكاليات التي تطرح كل شهر وكل موسم يعاد طرح نفس المسائل خاصة المتعلقة بالإنتاج وبمخزون الإنتاج وفي علاقة بالتصدير والتوريد والمشاكل تطرح في كل مرة: لماذا هناك نقص في الإنتاج؟ لماذا هناك فائض في الإنتاج؟ أين وزارة التجارة؟ أين وزارة الداخلية؟ أين السوق التعديلية؟ المنتجون يشتكون والمستهلكون أيضا.

يعني هناك إشكالية في الإنتاج أي في علاقة بالعرض والطلب وهذه الموازنة لإحداث توازن بين العرض والطلب تحتاج إلى توضيح من وزارة التجارة، ما هي خطتها واستراتيجيتها في علاقة بالمنتوج الذي يتم عرضه والإنتاج الذي يطلبه المستهلك سواء في الداخل أو الخارج؟

رأينا في المدة الأخيرة وقبلها أن كل مرة نجد نقصا كبيرا في المنتوج ونجد العديد من المحتكرين والعديد من المضاربين، لكن حينما نبحث نجد أن الإنتاج في حد ذاته يشكو من نقص وهنا تطرح مسألة أخرى: ما هي استراتيجية الوزارة في علاقة ببقية الوزارات، في علاقة بالفلاحة وفي علاقة بالصناعة؟ هل أن الوزارة تطرح خططا لبقية الوزارات التي لها علاقة بالإنتاج، في علاقة بالفلاحة وفي علاقة بوزارة الصناعة؟

بمعنى هل أن وزارة التجارة تضبط حاجياتها الدقيقة والموضوعية بناء على المعطيات التي تقدمها وزارة الفلاحة في علاقة بالإنتاج مثلا وفي علاقة بديوان الحبوب وفي علاقة باللحوم وفي علاقة بالزيوت والقوارص وإلى غير ذلك؟

هنا، هذه الإشكالية لا يمكن أن تشتغل فيها وزارة التجارة بمفردها، لا بد أن تكون هناك ثلاثة أطراف متداخلة، هل أن وزارة التجارة استطاعت أن تقوم بالتنسيق الجيد حتى تضمن وفرة للإنتاج وأسعارا مقبولة للمستهلك وفي نفس الوقت ضمانا للتصدير وحفاظا على صادراتنا وأسواقنا من الصادرات؟

كل هذا، هل للوزارة خطة واضحة في هذا الشأن؟ أنا أرى، ونحن نرى، بأن هناك بعض الإخلالات خاصة في علاقة بضبط الاستراتيجيات وخاصة في علاقة بالتخزين. لماذا؟ لأنه كلما كان الإنتاج وفيرا لا بد أن تكون للوزارة خطة واضحة في التخزين، بمعنى هل أن وزارة التجارة لها مخازن مستقلة بنفسها في علاقة بتخزين المنتوجات؟

مثلا الحبوب، هل ديوان الحبوب فقط هو الذي يقوم بالتخزين؟ هنا تطرح مسألة المخازن التابعة لوزارة التجارة وخارطة توزيعها في كامل تراب الجمهورية ومدى تنسيقها مع ديوان الحبوب مثلا.

أيضا هل لدى وزارة التجارة تنسيق مع المجمع المهني للخضر والغلال؟ وهنا أنا أعلم جيدا ذلك، أنا أطرحه دائما لأن ملف التجارة لا يطرح بمفرده بل دائما يطرح في علاقة ببقية الوزارات، المجمع المهني للخضر والغلال وهل أن المجمع المهني قادر على التخزين بمفرده؟ نحن نعلم أنه غير قادر لأن هناك المخازن الخاصة في علاقة بـ "les frigos"، هذه نقطة أخرى.

وهل أن شركة اللحوم التي تتبع وزارة التجارة، هل أن وزارة التجارة أيضا قادرة على ضبط حاجيات السوق المحلية والاستهلاك المحلي من اللحوم في علاقة بالمنتوج الفلاحي من اللحوم والبيض والدواجن إلى غير ذلك؟ هذا كله مرتبط ببعضه؟ ما هي رؤية الوزارة في هذا الشأن؟

هل أن وزارة التجارة قادرة على تحديد وضبط حاجيات الاستهلاك المحلي وضمان استمرارية التصدير؟ هل الوزارة تراعي الطفرة السكانية التي تتزامن مع أشهر معينة؟ بمعنى أننا في تونس يقدَّر عدد السكان تقريبا بـ 12مليون، هل هي قادرة على ضبط الاستهلاك لأنه أحيانا يكون هناك سياح، بمعنى أن العدد يمكن أن يتجاوز 12مليون وقد يصل أحيانا في تونس إلى ما يقارب 20 مليون فرد؟

هل أن الوزارة حينما تضبط هذه الحاجات الوطنية من الاستهلاك لهذه المنتوجات الأساسية تراعي عدد الوافدين؟ ربما هذه طريقة حسابية، هل تراعي عدد الوافدين حتى لا نقع في ذلك النقص الفادح الذي نراه في كل مرة في العديد من المنتوجات وفقدانها؟

وهنا نلتجئ إلى ما يسمى طريقة التوريد غير المدروسة وما يتخلله من صفقات تؤدي إلى إخلالات وشبهات فساد ورأينا في السنة الفارطة ما وقع في علاقة بتوريد بعض الشحنات، في علاقة بالبطاطا وغيرها، خاصة شحنة البطاطا التي تم توريدها، البطاطا الفصلية التي ضربت أحيانا المنتوج المحلي.

ونعلم أنه تم التضييق على فلاحي إنتاج البطاطا وتوزيعها في الأسواق الكبرى، أي ذلك المرسوم الذي تقريبا أغلب الفلاحين اعترضوا على منعهم من التنقل وبيع منتوجاتهم في أسواق خارج ولاياتهم، كل الفلاحين اعترضوا على ذلك الإجراء وبعد ذلك تم التخلي عن هذا الإجراء وتم تزويد الأسواق بمادة البطاطا وطرح هذا الموضوع داخل البرلمان من قبل العديد من زملائنا النواب في علاقة خاصة بإنتاج البطاطا الآخر فصلية.

هل أن وزارة التجارة في علاقة بضبط الأسعار قادرة على مراعاة قدرة الفلاح على الإنتاج أو الحفاظ على استمرارية الإنتاج؟ صحيح أن وزارة التجارة مهمتها مراقبة الأسعار وتخفيفها وربما لا بد أن تراعي وزارة الفلاحة أيضا الفلاح والمنتج لأن الفلاح والمنتج أيضا من الحلقات المتضررة إضافة إلى المستهلك أحيانا من الحلقات المتضررة.

الفلاح أحيانا مثلا فلاح الزيتون والزيت، فلاح البطاطا، اللحوم، الدواجن إلى غير ذلك، هي حلقة مترابطة لا يمكن أن نفصلها عن بعضها البعض.

أيضا في علاقة بضبط حاجيات أسوق الجملة، نعلم أن سوق بئر القصعة هو من أكبر الأسواق، أحيانا تتكدّس البضائع في سوق الجملة ببئر القصعة من خضر وغلال بطريقة كبيرة جدا ويقع إتلاف تقريبا معدل ربع أو ثلث المنتوجات خاصة الغير قادرة على الصمود أو الصبر. هنا يأتي الطرف الثالث الدولة وعلاقتها بوزارة الصناعة في علاقة بالتصبير وعند زيارتكم لبئر القصعة سترون عن كثب البلدية وهي تحمل على متن الشاحنات أطنان الخضر والغلال التي تم الإذن بإتلافها من الأطباء البيطريين.

في الدول المتقدمة لا يتم إتلاف هذا المنتوج الفلاحي، لا بد أن تتدخل وزارة التجارة مع وزارة الصناعة وكل الأطراف لتثمينه وتصبيره حتى نحافظ على قدرة الفلاح على الاستمرارية والديمومة وفي نفس الوقت نحافظ على ضمان تثمين هذه المنتوجات من الإتلاف.

أيضا هناك ملف التجارية الخارجية وربما الوقت لا يسمح، سوف أعقب على ذلك في الخمس دقائق المقبلة وشكرا.

جواب

السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي المحترم، الآن نحيل الكلمة إلى السيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات لتقديم إجابته في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيد النائب المحترم،

في الحقيقة السؤال في أصله يهم جانب تنمية الصادرات أكثر ولكن إن شاء الله، بالنسبة إلى التساؤلات العديدة التي طرحتها لو تخيرون إجابتكم بشكل كتابي، يكون أفضل.

لكن أود التأكيد على بعض المعطيات التي تفضلت بها السيد النائب والتي تهم التوازن بين العرض والطلب فيما يخص التزويد ومسالك التوزيع ولاحظتم أنه يوجد نقص كبير وفي الحقيقة هذا ينطبق على الفترات السابقة، لكن حاليا نعيش حالة من الاستقرار وإن كان نسبيا ولكنه استقرار مقبول ولا يدعو إلى وجود نقص كبير في المواد الأساسية.

وهذا يدفعني للتأكيد على موضوع آخر، مثلا في شهر رمضان كتنسيق بين الوزارات المتدخلة وكل الأطراف يتم عقد مجلس وزاري وقدمت كل ما يتعلق بشهر رمضان أمام المجلس الوزاري وتداولنا ونسقنا وكان ذلك خلال شهر جانفي.

وهنا لا يمكنني إلا أن أشير إلى حرص سيادة رئيس الجمهورية على موضوع التخزين والمخزونات، نحن نشتغل على هذا والحمد لله

كنت قد أشرت إلى السيد النائب المحترم من مدينة جربة بخصوص التزويد أن حاليا أصبح لدينا مخزونات ونتحدث عن مخزونات استراتيجية وإن لم تكن في حدها المطلوب ولكننا انتقلنا من وضعية النقص إلى وضعية الخزن والخزن المبرمج وكذلك أيضا حسن التصرف في المخزونات.

وأكبر دليل على ذلك ما قدمتموه كمثال عندما يكون هناك وفرة في الإنتاج وأسوق لكم هنا مثالين على الأقل وهو مثال زيت الزيتون وتتذكرون القرارات الرئاسية المتعلقة بالتخزين التي تم تنفيذها وحتى الآن نحن نقوم بزيارة ميدانية للجهات ونتابع هذا الموضوع بكل حرص لأن في وفرة الإنتاج لدينا فرص أكبر للتصدير.

وهذا يدفعني أيضا لتأكيد مسألة التخزين والمخزونات، نحن نهتم كثيرا مع كل الوزارات المتدخلة التي تفضلت بذكرها وهي الصناعة والفلاحة وكذلك عدة وزارات أخرى منتجة، نعد للمواسم الكبرى كموسم العودة المدرسية ورأس السنة والأعياد والمواسم الدينية الكبرى.

وهذا يجعلني أختلف معكم في الرأي حول مسألة تعديل السوق والمسالك، أن نقوم بتوريد عشوائي وأنت قدمت لنا مثال البطاطا، نحن لم نعطل الفلاح بل بالعكس تدخلنا بالوسائل المتاحة لدينا عند الشركات التابعة للوزارة أن نتنقل إلى مكان الإنتاج ونقوم بنقل البطاطا من قفصة والقصرين -وهذه أمثلة حية عشناها- إلى سوق الجملة ببئر القصعة.

كذلك نسقنا بصفة كلية مع المتدخلين وسهلنا عملية النقل حتى يتمكن الفلاح من نقل منتوجه بوسائله الخاصة بمجرد إجراء بسيط من خلال الاتصال بالمندوبية الفلاحية أو أحد الهياكل المختصة لتحديد مسار النقل من نقطة الانطلاق إلى سوق الجملة ولم نشترط عليه أي دليل آخر سوى أن يكون صاحب البضاعة.

ساعدنا هذا في مسألة إتلاف المنتوج في بئر القصعة الذي تفضلت بذكرها في حدود كميات معقولة، مثلما تعلم الخضر والغلال لا تصبر، هناك كميات كبيرة تبقى في السوق ويعاد ضخها من جديد وتوضع على ذمة صغار التجار وكذلك المتزودين بالخضر والغلال خارج السوق.

لو تسمح لي السيد النائب هذا أهم، ربما نتوسع معك ونجيبك في شكل كتابي لأن السؤال الذي تفضلت به يتعلق ببرنامج الوزارة في تنمية الصادرات وفي الحقيقة الهدف السامي بالنسبة إلينا هو تعزيز دور تونس ومكانتها في الأسواق الخارجية والرفع من تنافسية المنتوج التونسي.

وفي الحقيقة نريد بلوغ هذا الهدف عن طريق مبدأ راسخ عندنا هو التشجيع على التصدير ونحن نرافق المؤسسات خاصة الصغرى والمتوسطة التي هي في حاجة للدعم والمرافق. ولدينا مركز النهوض بالصادرات يقوم بهذا الدور بكل حرفية، حتى أننا نرافق بعض صغار الحرفيين في بعض المعارض وندعمهم ونرافقهم في هذه الفعاليات.

كذلك لتشجيع الصادرات حاولنا أن نبسط كل ما هو إجراءات ولدينا عملية الرقمنة اهتممنا بها وكل إجراءات التجارة الخارجية حاليا تتم بصفة مرقمنة بدون تدخل بشري إلا في بعض الحالات النادرة جدا، لكن المبدأ العام هو أن تكون الإجراءات بشكل مرقمن.

أيضا نحاول -وهذا جهد يومي من الوزارة- توسيع قاعدة العرض للمنتوجات التونسية، دائما في كل التظاهرات، في كل البعثات التي تقوم بها في الخارج، في كل المشاركات في الصالونات، في كل المرافقة التي تقوم بها المؤسسات نحاول دائما أن ننوع هذا العرض وكذلك نحاول مساعدة كل المؤسسات التي تكون رائدة لكي تكون مثالا لبقية المؤسسات الأخرى حتى تكون كقصة نجاح، لكي تساهم في لفت نظر المؤسسات الصغرى للاهتمام بالأسواق الخارجية.

أيضا من برنامج الوزارة نقوم بكل ما يتعلق بالاستشارة، نعطي استشارات لكل من يطلب ونتنقل حتى إلى الجهات وأصبح لدينا تقليدا الآن نسميه" صباحيات التصدير" تنقلنا مثلا خلال سنة 2024 إلى خمسة أقاليم، قمنا بتغطيتهم في التقسيم الجديد وأنا ساهمت شخصيا حسب البرنامج تقريبا في ثلاثة أقاليم في "صباحيات التصدير".

وأيضا حتى بالنسبة إلى بقية الهياكل التابعة للوزارة هي مواصلة لهذا المجهود ونقدم خدمات وذلك من أجل مساندة هذه المؤسسات.

أشير لكم حضرة النائب أننا في الوزارة لكي نؤمن الوصول لهذه الأهداف نقوم بالتنسيق مع كل المتدخلين لأن عملية التصدير وتنمية الصادرات هي عملية فيها عدة حلقات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للسيد الوزير.

السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات

بارك الله فيك،

نشكرك كثيرا السيد الرئيس لأنك رحيم بنا في هذه اللحظات،

أريد أن أشير إلى أن لدينا هياكل مهمة جدا، لدينا المجلس الأعلى للتصدير وهو المجلس الذي يضبط الاستراتيجية وأنت تفضلت وأشرت إلى أهمية الاستراتيجيات.

أيضا نحن نعد لهذا المجلس لأن فيه خصوصية ويرأسه السيد رئيس الحكومة ولدينا مجلس أترأسه كوزير تجارة يسمى المجلس الوطني للتجارة الخارجية وفي أواخر سنة 1924 وبداية سنة 2025 قمنا بعقد اجتماعين لهذا الهيكل المهم واتخذنا عدة إجراءات فيما يخص تيسير الصادرات مثلا في زيت الزيتون، يعني اتخذنا عدة إجراءات سهلت العملية، حتى المراقبة على التحاليل التي تقوم بها الشركات وكذلك مسألة التدخل لتمويل الصابة ومرافقة المؤسسات خاصة الصغرى والمتوسطة وكذلك كل ما يتعلق بالمراقبة الفنية، كل هذه الصعوبات حاولنا تذليلها بواسطة هذه المجالس.

كذلك أحدثنا منصة إلكترونية حول الصفقات بالخارج ولدينا بعثاتنا التجارية ترافق المؤسسات ويقوم بدور هام ونحن أيضا نحاول أن يكون الدور أنجع ونراجعه لمزيد النجاعة ومزيد تقديم خدمات مهمة للمصدرين.

أيضا نقوم بإعداد قوانين تتعلق بشركات التجارة الدولية وكنت منذ يومين جالسا مع الغرفة النقابية لشركات التجارة الدولية وسنقدمه إن شاء الله في نصف هذه السنة، يعني في الستة أشهر الأولى، كذلك نعمل على هيكلة صندوق النهوض بالصادرات لدعم المصدرين وإن شاء الله سنقدم التنقيحات قبل نهاية السنة.

أيضا في مجال التعاون الدولي لدينا مقاربة جديدة تهم الحضور في المحافل الدولية والاتصال متواتر مع شركاء تونس من البلدان الصديقة والشقيقة والقيام ببعثات تجارية استكشافية لدعم حضور المنتج التونسي في الأسواق الخارجية.

أيضا لدينا محاور تعاون في وجهات جديدة مثل جهة آسيا والخليج العربي وذلك لتكريس التوجه التونسي نحو شراكات اقتصادية وتجارية فاعلة معنا.

على مستوى إفريقيا لا بد أن نشير إلى أننا ناشطون على مستوى اتفاقيتين كبيرتين، هناك اتفاقية جهوية لـ "COMESA" يعني شرق إفريقيا وكذلك اتفاقية المنطقة الكبرى التي نطلق عليها اسم "ZLECAf" ولا ننسى أن نشير إلى علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي كشريك تقليدي ونحن نحاول تحيين هذه العلاقة معهم وبالخصوص مع بريطانيا.

أيضا هناك حدث هام ينتظرنا آخر هذه السنة في شهر11 يتعلق بتقديم سياستنا التجارية صلب المنظمة العالمية للتجارة وتحيينها لخلق مناخ أعمال يشجع على التصدير وكذلك الدخول بكل شجاعة في الإصلاحات التي تقتضيها المحافظة على المصلحة الوطنية وتشجيع المنتوج الوطني وتحسين موقعه في الأسواق الخارجية.

أيضا لو تسمح لي السيد الرئيس بكلمتين فقط، نحن ننسق مع كل الوزارات سواء الخارجية أو الوزارات الأخرى، لدينا مع الخارجية برنامج خصوصي لمتابعة المنتجات التونسية بالخارج وأيضا تشجيع التصدير .

كذلك لدينا اتفاقية خاصة مع البريد التونسي أطلقنا عليها اسم "easy export" التي تسهل عملية التصدير خاصة لبعث النماذج التي ترسلها صغار الشركات لحرفائها حتى تتم عملية التصدير بصفة سلسة .

كذلك نقوم بـ "la remise en cause" بالنسبة إلى التشاريع الموجودة حتى تستجيب بكل طواعية وفيها خدمة البلاد وخدمة الشركات.

أيضا أريد أن أشير إلى أننا قمنا ببرنامج خصوصي بالنسبة إلى تصدير زيت الزيتون وهو قائم الذات...

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هذا سيقتطع من الوقت النهائي.

هل يرغب الزميل في التعقيب لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيد الوزير على هذا الشرح المستفيض.

أيضا لا بد من تكثيف الرقابة خاصة على مسالك التوزيع وهذا مهم جدا، لأنه صحيح أن الوزارة ستقوم بإضافة انتدابات جديدة في حدود 100 مراقب اقتصادي، هذا مهم جدا لأن الإشكالية التي تطرح دائما: أين الرقابة؟ في كل مكان يشتكي المواطن من غياب الرقابة بمعنى أنه لا بد من تكثيف الرقابة.

المواطن حينما يجد أن الأسعار ليست في المتناول يطالب دائما بوجود الرقابة وتكثيفها وهذا بالتنسيق مع بقية الوزارات المتداخلة سواء وزارة الداخلية أو بقية الوزارات وهي وزارة الصحة خاصة في عملية رقابة ومراقبة جودة ونوعية المنتوج، هذا مهم جدا .

السيد الوزير، أشرتم إلى أهمية التنسيق مع وزارة الخارجية ووزارة السياحة، هذا مهم جدا في تقديرنا في تطوير الصادرات، لأننا لاحظنا أن هناك نوعا ما غياب التعريف أو برنامج واضح للتعريف بأهمية المنتوج التونسي في الأسواق الخارجية .

تحدثتم عن المعارض الدولية وهنا لا بد من مزيد التحسيس بأهمية المنتوج التونسي في الخارج خاصة في علاقة بالسياحة ونحن نعلم أن تونس هي سوق سياحية يزورها سنويا في حدود 7 أو 8 ملايين سائح، بمعنى أن عدد الوافدين مهم وعدد المغادرين أيضا مهم، هنا يأتي دور وزارة التجارة في علاقة بوزارتي السياحة والخارجية.

أيضا كنت سأطرحه في علاقة بتنمية الصادرات، في علاقة بالمنتوجات الأساسية خاصة الزيوت والتمور والحليب والقوارص، من المنتوج الذي لدينا فيه تاريخ من التصدير منذ الاستقلال، كان لدينا أسواق خارجية وخاصة الأسواق الأوروبية التي نعلمها، لكن هل أن جودة المنتوج التونسي -وهذا يتنزل في دور الرقابة- والقيمة قادرة على منافسة المنتوج الأوروبي داخل الأسواق الأوروبية؟ وهنا تطرح أيضا مسألة ما يسمى "quota" لماذا ما زلنا نتعامل بالنسبية والقيمة؟ بمعنى أنه في الأسواق الأوروبية الصادرات التونسية هناك نسبة معينة.

بطبيعة الحال نحن نبحث عن أسواق خارجية، بودنا تنويع هذه الشراكات مع الأسواق الإفريقية والأسواق الآسيوية حتى لا نبقى في تلك الأسواق التقليدية وذلك الضغط على المنتوج التونسي وتحديد قيمته وسعره وأحيانا يتم إرجاعه نظرا لأنه لا تتوفر فيه بعض المواصفات وهنا تطرح مركز الجودة ومراقبة جودة المنتوج وقدرته على التنافس في الأسواق الأوروبية، فلمَ لا البحث عن أسواق جديدة وتنويع أسواق جديدة حتى لا نبقى تحت رحمة أسواق تقليدية غير قادرة على التطور والتجدد؟

نحن نعلم أن السوق الأوروبية هي سوق تقليدية وحتى بشريا عدد السكان انخفض وهنا تطرح مسألة استراتيجية الوزارة، تقريبا حتى عدد سكان أوروبا يتقلص.

الأسواق اليوم هي أسواق أمريكا الجنوبية، أسواق أوروبا، أسواق آسيوية، عدد السكان رهيب وسوق استهلاكية كبيرة، فلا بد لتونس أن تكون متواجدة في هذه الأسواق وهذه البلدان بمنتوجاتها القادرة على التنافس.

أيضا هناك بعض المسائل الجهوية تتعلق بجهة قفصة وخاصة من بعض الباعثين الذين يريدون بعث بعض المخابز وإشكالية المخابز خاصة في بعض المعتمديات التي نرى حسب ما نعتقد أنه يمكن فيها بعث مشاريع لمخابز ولا بد أن تعطى أيضا الأولوية للباعثين الشبان بناء على الفصل 82 من قانون الميزانية يتعلق بتمكين الباعثين الشبان من حاملي الشهادة العليا من الرخص خاصة في المخابز أو غيرها فمثلا معتمدية السند، لمَ لا في زانوش، في بالخير، في سيدي أبو بكر، هذه من المعتمديات في قفصة.

السيد الوزير، هناك نقطة مهمة، لا بد من تفعيل الاتفاقيات الإطارية في علاقة بالتجارة مع الدول الشقيقة وهي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد عبد الستار الزارعي
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الرابع والأخير للزميل المحترم السيد عبد الستار الزارعي له عشر دقائق على أقصى تقدير، فليتفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بوزارة التجارة وعلى رأسهم السيد وزير التجارة في رحاب مجلس النواب،

رمضان مبارك إن شاء الله عليكم وعلى الشعب التونسي وإن شاء الله عيد مبارك عليكم وعلى الشعب التونسي وان شاء الله تونس بعد العيد خير،

سيدي الوزير، في إطار صلاحياتنا الدستورية وحتى نمارس دورنا الرقابي على الحكومة طرحنا هذا السؤال منذ 8 جويلية 2024 على السيدة الوزيرة السابقة وهذا أكبر دليل على أننا لا نتعامل مع الأشخاص، نحن نتعامل مع دولة ومع حكومة ومع رجال دولة، لعلكم تسمعون كلاما لا يعجب البعض فهو غير موجه للأشخاص، بل موجه إلى الدولة التونسية ونحن في حق الشعب التونسي وفي حق تونس لا نخاف لومة لائم.

سيدي الوزير، سؤالي حول التجارة وحين أتحدث في هذا الموضوع أذكرك على الأقل أربع أو خمس مرات في موضوع التجارة الموازية وإن شاء الله تكون هذه آخر مرة، تحدثت فيه مع وزارة المالية ومع وزارة التجارة ومع وزارة الداخلية وتحدثت فيه مع وزارة المالية وهذا ما يخيف الشعب التونسي وتحدث فيه العديد من النواب ليس فقط عبد الستار الزارعي، فهو موضوع خطير يضرب السلم الاجتماعي، ولا يغض عليه الطرف سوى الخائن لهذه البلاد.

كفى فقد مل الشعب التونسي وحين نرى السيد رئيس الجمهورية يتحدث على أعلى أو على قائد حكومة واللوبيات فلنحترم أنفسنا وإن شاء الله هذا يكون عبرة لكل مسؤول يغره كرسيه ولكل مسؤول يرى نفسه وزيرا او نائبا أو رئيس الجمهورية، إن شاء الله يكون هذا درسا لكل الناس والحديث ذو شجون، أخاف أن يأخذني إلى تيار آخر.

التجارة الموازية، فعلا لها تأثيرات كبيرة على الوضع الاقتصادي والوضع السياسي وعلى الوضع الاجتماعي وأكلمك من واقع -سيدي الوزير- بلسان الشعب التونسي وما يقوله عن التجارة الموازية، الاقتصاد مضروب والتهرب الجبائي، في حين أننا نبحث اليوم عن الجباية، هذا عيب فلا نستخف بالشعب التونسي.

أصبح المواطن التونسي اليوم يتحدث عن دولة العصابات، هذا عيب وفعلا دولة عصابات، حين يذهب مواطن عادي صاحب الشهادة عليا وجميع الفئات ليسترزق يذهب إلى الحدود، إلى الشقيقة ليبيا أو إلى الشقيقة الجزائر فيعمدون إلى الفتك بهم والدولة تنصب الفخاخ، هل أن بن قردان مدينة في دولة أجنبية؟

هي مدينة تونسية والمفروض أن أي سلعة تدخل للحدود التونسية تصبح تونسية، فقد أفاق المواطن اليوم ولا يمكن أن نستخف بذكائه، فإما أن نقول بأن عندنا دولة عصابات ومافيات ورشوة وأن أمننا والحرس الديواني يستسيغون الرشوة، وقتها نترك زمام الأمور ولا نحترم هذه الدولة وحين يقوم المواطن بأقل حركة فهذا هو الواقع سادتي الكرام وأريد أن أنهك سيدي الوزير قبل أن يباغتني الوقت يجب عقد جلسة على مستوى الحكومة وإن شاء الله رئيسة الحكومة الجديدة وزيرة التجهيز السابقة تكون مباركة على تونس لحل هذا الإشكال الكبير.

السيد الوزير، مواطن بسيط والأغلبية أصحاب شهائد عليا معطلون عن العمل ينطلق من بنزرت أو من تونس أو من سيدي بوزيد أو من القصرين إلى بن قردان أو إلى حدود الجزائر، هو مواطن بسيط وليس مهربا وليس زعيم تهريب طالبا للرزق عوض أن يسرق أو ينفذ براكاجات أو يغلق الطرقات من أجل ربح 100 او 200 دينار من أجل صغاره، فيمثل للبحث معه لدى الأمن ويصبح مهددا في رزقه،

لا أعرف إن سمعتم ما وقع أخيرا أم لا وعادة الحكومة لا تسمع كثيرا، حيث عمد مواطن في بئر علي إلى سكب البنزين على نفسه والأمر من المضحكات المبكيات، أليس في هذا تهديد للسلم الاجتماعي؟ ولن نتحدث عن تأثيراتها على الفلاحين، فالدولة ليست أشخاصا وهمنا هو الدولة الوطنية التي تحمي تونس واقتصادها وتحمي المواطن التونسي.

وحين يصبح المواطن مهددا في رزقه وكذلك الفلاح وحين تستورد الدولة أي منتوج تونسي يرتفع سعره قليلا لإغراق السوق، حسنا أنت احرس والمستهلك معك، لكن لماذا لا تحرس الفلاح المنتج الحقيقي؟ وكيف ستحرص عليه؟

قم بدراسة حول التكاليف وهل تعرف أن كل شيء بالأورو؟ وهل تعرف أن كل الأدوية من شركات أجنبية؟ وكل التكاليف على الفلاح التونسي بالدولار والأورو؟

نحن معك في حماية المستهلك لكن احم الفلاح، وهو مهم، يمكن في أحد المواسم ستخفض السعر إلى دينار و500 مي وموسم آخر حين يعزف الفلاح عن الفلاحة يصبح المنتوج بعشرة دنانير ولا يجده المواطن التونسي وهذا عيب، فليست لدينا مناهج ولا برامج، حكومة فقيرة وحكومات فقيرة ووزراء فقراء، فليس عندهم لا تخطيط ولا مبادئ ولا أخلاق.

لقد ضجر المواطن التونسي وتونس تعاني الويلات وهي دولة غنية وليست فقيرة وهذا مستحيل أن تقدر على ترسيخه في عقل مواطن تونسي، تونس دولة غنية ونحن ليست لدينا إرادة سياسية حتى حين يتم تعيين رئيس حكومة تتم السيطرة عليه من لوبيات أخرى وهذا عيب "والله يقدر الخير"،

السيد الوزير، إن شاء الله تأخذ كلامي بعين الاعتبار وتتم حلحلة مشكلة التجارة الموازية، لما لها من تأثيرات سلبية على الاقتصاد وعلى الوضع الاجتماعي وعلى السلم الاجتماعي ويجب حلحلة هذا المشكل حالا على الأقل رأفة بحال البسطاء والضعفاء.

جواب
السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة إلى السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، تفضل.

السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات

شكرا سيدي الرئيس،

الشكر أيضا للسيد النائب المحترم على طرح موضوع بهذه الأهمية.

في الحقيقة الموضوع هام ومركب سيدي النائب وأنا أقول لك أن المجهود متواصل لأن هذا الموضوع لا يمكن حله في وقت قصير وتقول لي عن الفترة الماضية ولكن أقول لك لأنه ممتد على الوقت وفيه معالجات كثيرة ومتعددة الأوجه ولذلك على المستوى الوطني كما تعرفون هناك لجنة قيادة تحت اشراف وزارة المالية، تضم كل الوزارات الهامة التي تتدخل في موضوع التهريب منها وزارتنا ووزارة العدل والتكوين المهني والديوانة وعديد الهياكل الأخرى التي تبذل مجهودا متواصلا وتعطي المقاربة الناجعة لمحاربة هذه الظاهرة.

وهذا دليل على أن الدولة موجودة متيقظة وحازمة ولعلكم حين ترون المواقف في الصعوبات المتأتية مثلما تفضلت أنت بالنسبة إلى الشباب تعطي الدولة دائما الأجوبة، ربما في هذا الوقت هي ليست كافية ولكن عندها أبعاد حينية وأبعاد استراتيجية والهدف الكبير كما تفضلت هو السلم الاجتماعي والمحافظة على هذه الطريقة في العمل، هي الفيصل بين تساؤلاتك، فلا تعيد سؤالنا على هذا الموضوع وأيضا بين محاولة القضاء على هذه الظاهرة التي لها علاقة بالاقتصاد غير المنظم.

ثمة عدة أشياء قامت بها الوزارة إلى جانب بقية الوزارات الأخرى والهياكل المتداخلة حتى نكرس مفهوم التنمية الجهوية ولعل أول شرف لقاء بكم سيدي النائب كان خلال زيارة لجهتكم وتحدثنا في مشاغل الجهة والزيارات التي قمت بها متعددة في عدة ولايات وخاصة التي تهم هذا الموضوع بالذات.

وفي اعتقادنا إن التنمية الجهوية هي مدخل كبير للقضاء على هذه الظاهرة وخصصت بالذكر منطقة بن قردان ونحن نحاول من خلال التسريع في إدخال هذه المنطقة حيز التنفيذ إن شاء الله حتى تكون بمثابة محور هام للقضاء على هذه الظاهرة وحتى التصور العام والفلسفة العامة لهذه المنطقة ينصب في احتواء ظاهرة التهريب هذه.

وأريد ان أقول لكم إن هذه الشركة في تقدم بخطى ثابتة ومنذ آخر السنة إلى هذا الحين أصبحنا نتكلم عن محطات أخرى تسرع في هذا إن شاء الله، كنت سافرت خارج أرض الوطن في مهمات رسمية وكانت من النقاط التي حاولنا أن نجلب مستثمرين حتى يتم التسريع في دخول هذه المنطقة حيز التنفيذ، كذلك نحن بصدد القيام بما يلزم حتى تكون هذه المنطقة جاذبة للاستثمار.

أيضا لنا الشريط الحدودي مع الشقيقة الجزائر والشقيقة ليبيا وهناك حاليا مخطط مديري نعمل عليه وننسق مع الاشقاء في هذا المجال ولكن تعرفون أن هذا يستهلك أكثر وقت ونحن نداوم عليه، ولكن أريد أن أشير إلى أنه حتى مع هذا المخطط الذي نحن بصدد مناقشته مع الاخوة خاصة الإخوة الجزائريين لنا بعض الأفكار الأخرى التي نتقدم فيها في ما يخص ولاية جندوبة وولاية الطارف في الجزائر، وكله يصب في أن تصبح التنمية في هذه الجهات وتصبح صمام أمان لشبابنا الراغب في العمل وحتى لجهاتنا لتصبح مشعة يطيب فيها العيش.

بالنسبة إلى ما تفضلتم به في ما يخص الأسواق، أريد ان أشير أنه منذ ثلاثة أيام تقريبا كانت لي جلسة مع أهم حلقة في بير القصعة في سوق الجملة وهم وكلاء البيع، تتساءل ما علاقة وكلاء البيع بمسألة التهريب التي أكدت عليها سيدي النائب.

في تصورنا أن من باب التنمية لما تكون كل حلقات الإنتاج وحلقات التوزيع والترويج مرتبطة بأحكام تساهم هي في التنمية ولما يجد الفلاح الموجود مثلا في سيدي بوزيد أو القصرين او قفصة العناصر التي تجعله يتشبث بأرضه ويواصل العيش في تلك الأماكن وهذا يجعلنا نقول بكل عزم ان هذا الموضوع على صيغاته المركبة وعلى أهميته وتأثيراته على عديد العناصر الاقتصادية ان شاء الله سنتقدم فيه بكل جدية.

وان شاء الله من خلال اللقاءات التي تجمعنا بكم في المستقبل نعطيكم أشياء لنقول بأن الوضعية تسير نحو الأحسن وتساهم تأثيراتها الإيجابية في التقليص ثم القضاء على هذه الظاهرة المقيتة الموجودة في بلادنا، شكرا سيدي الرئيس وأتمنى أن أكون قد أجبت عن السؤال.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم عبد الستار الزارعي في التعقيب وذلك في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ فليتفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

والشكر موصول للسيد الوزير على إجاباته التي لا نملك إلا أن نحترمها لكن من حقنا أن ننقد دائما الدولة لا الأشخاص، قلت لي السؤال هام، بالطبع هو كذلك وحقا اذا كانت الدولة التونسية تحترم نفسها لا بد أن يحل هذا الموضوع في أقرب الأوقات وأركز على السلم الاجتماعي وعلى الأمن الغذائي والسلم الاجتماعي ليس مجرد كلام، فكيف نحافظ عليه السيد الوزير؟

حين ننصب فخا في إحدى المدن التونسية، حين تدخلها تجد فيها كل شيء ويذهب مواطن بسيط صاحب شهادة عليا من أية ولاية من ولايات الجمهورية للبحث عن مورد رزق ويدخل إلى بنقردان العظيمة التي كانت لنا في وقت من الأوقات هي الحامية وهي التي حاربت أهل الظلام ونحن لسنا ضد بنقردان وتجارها ولا ضد التجارة إنما نحن ضد التجارة الموازية.

ألخصها لك وكأن الدولة حائرة، لا غير صحيح، الدولة ليست في حيرة ويجب أن تجد حلا، نبتعد قليلا عن السياسة ولا أتحدث عن شخصك فهذا موضوع قديم من عهد بورقيبة وبن علي واستفحلت الظاهرة وأصبحت قذرة منذ العشرية ولم يعد التهريب فقط في السلع والمواد الغذائية، بل أصبح أيضا في السلاح وحبوب الهلوسة -كما قال معمر القذافي رحمه الله- وفي المخدرات، فقد خرجنا عن السكة ويجب على الدولة ان تستفيق.

سيدي الوزير، دائما أركز على أن الكلام غير موجه الى الأشخاص، بل إلى الدولة ولدينا دولتان الدولة الوطنية والدولة العميلة ويا خيبة المسعى لو هزمتنا الدولة العميلة وما أعرفه أن الدولة الوطنية تمسك بزمام الأمور والإرادة السياسية متوفرة في أعلى هرم السلطة متمثلة في السيد رئيس الجمهورية ولسنا ننافق السيد رئيس الجمهورية ونتزلفه، لا فنحن نقول الحقيقة كما هي

وحتى السيد رئيس الجمهورية ان توجب علي نقده كنائب شعب سأفعل ورأس مالنا هي تونس وشعبها وليس الأشخاص.

من يحسن نقول له أحسنت ومن يسيء نقول له لقد أسأت، الموضوع سهل والإرادة السياسية متوفرة ولن أقول مهربين سنقول ناس يرغبون في التجارة فيجب ادخالهم في المنظومة الاقتصادية لفائدة الدولة، فحين يخرج المواطن التونسي من بنزرت أو سيدي بوزيد أو تطاوين ويتجه مثلا إلى المدينة أو إلى الحدود تكون عنده فاتورة، فلا تورطه كدولة.

المواطن يقول أصبحت لدينا دولة عصابات، أنت كدولة تورطه، يدخل إلى المدينة ويتسوق ويدفع أمواله وقوت صغاره ليحقق 100 دينار ولا يطالبك أنت كدولة بالتشغيل ولا يسرق ولا يقوم بالبراكاجات وحين يخرج من بن قردان يطلب منه الأمن التوقف على اليمين، هذا عيب وهل ستنطلي على المواطن؟ لا يمكن ذلك، يجب حلحلة هذا الموضوع حالا.

رسالتي إلى السيد رئيس الجمهورية مباشرة، آلاف أو ملايين المواطنين التونسيين الذين يسترزقون من هذه السلع بإمكاننا إيجاد الحل، انتهى الوقت.

شكرا. بارك الله فيكم والمعذرة على الانفعال وليس انفعالا بل صدق عال، شكرا.

عرض
السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن ننتقل إلى النقطة الثانية في جدول أعمالنا وهي تقديم عرض للوزارة تباعا حول المحاور التي تم ذكرها وننطلق بالمحور الأول: الملامح الرئيسية لخطة الوزارة وبرامجها لمجابهة ظاهرة العجز التجاري على مستوى المبادلات الخارجية وحماية المنتوج المحلي ومزيد التحفيز على التصدير وإيجاد السبل الكفيلة بتنويع الأسواق الخارجية.

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات

شكرا سيدي الرئيس،

خطة الوزارة في مجال التحكم في العجز التجاري فيها محوران كبيران يتمثلان في:

المحور الأول: إحكام التصرف في الواردات من خلال ترشيد الواردات خاصة بالنسبة إلى المواد غير الأساسية وأيضا بالنسبة إلى المواد التي أتكلم عنها المنتوج الوطني ونحن عندنا واجب حمايته بما أنه يصنع محليا وله قيمة مضافة ويخلق الثروة والتنمية.

المحور الثاني يتعلق بتنمية الصادرات وتنويع العرض التصديري وكذلك فيما يتعلق باقتحام الأسواق والتعامل مع الشركاء وخاصة الأسواق الافريقية والآسيوية الصاعدة وكانت لي فرصة أن أتحدث عن هذا الموضوع في إجابتي منذ قليل حول ما أثاره السيد النائب المحترم من تساؤلات عن خطة الوزارة بخصوص تنمية الصادرات وسأحاول في هذا العرض ان أبين لكم كيف نقوم بإحكام التصرف في الواردات وذلك باعتماد الآليات المشروعة في هذا المجال.

نتوخى في هذا التمشي مسألة الترفيع في المعاليم الديوانية، كما تعرفون ننسق في هذا المجال مع وزارة المالية والأصل يبقى أن لدينا عنصرين نحاول ان نحافظ عليهما وهما حماية المنتوج الوطني وكذلك حتى نتخلى عن المنتجات غير الضرورية والتي تثقل كاهل الميزان التجاري، أيضا نحاول في كل سنة بمناسبة قانون المالية أن نخفف الأضرار على الصناعة الوطنية.

كذلك كما تحدثت منذ قليل من خلال الإجابات والتفاعل مع السيد النائب بخصوص تشديد المراقبة الفنية عند التوريد، في الحقيقة عندنا مجموعة من المواد التي نخضعها للمراقبة الفنية حتى تتمكن الوزارة وتتأكد من جودة وسلامة المنتجات التي يقبل عليها المواطن التونسي وتباع في الأسواق التونسية،

وهي أيضا مناسبة لما نشدد المراقبة الفنية عند التوريد نتصدى خاصة للتوريد العشوائي ولا بد من العودة إلى ما تحدثنا عنه منذ قليل حول المراقبة القبلية وشرحنا كيف ان من إيجابياتها أنها تجعل المنتوج التونسي في حماية نسبية من أضرار المنافسة غير الشريفة.

كذلك كآلية من الآليات الأخرى نحن بصدد مراجعة الاتفاقيات التجارية التي حصلت لنا منها بعض المظاهر غير المحمودة ونحن نقوم بهذه المتابعة بشكل دوري ونقوم بدراسة الانعكاسات على هذه الاتفاقيات وكما تعرفون في محاولاتنا للمحافظة على المنتوج الوطني قمنا بإجراء وطلب مراجعات مع تركيا وقمنا بتوظيف معاليم ديوانية حتى تجد المنتجات التونسية الفرصة لدعم التنافسية والجودة لديها.

أيضا من أهم الآليات التي نتحكم فيها في التوريد هي آليات الدفاع التجاري وفي هذا المجال كما تعرفون وتحدثنا عنه حتى في حوار سابق معكم نحن بصدد تركيز هيئة للدفاع التجاري وهذا الجهاز يتابع وبصدد التركيز وسيمكننا من القيام بالتحقيقات اللازمة حتى نعرف بالضبط المخاطر التي يواجهها المنتوج التونسي وعند حصول أي ضرر للصناعة ينهنا هذا الجهاز ويعطينا الطرق لمكافحة هذه المظاهر حماية للنسيج الصناعي الوطني.

أيضا نأمل ان شاء الله أن يكون مشروع هذا القانون المتعلق بهيئة الدفاع التجاري في القريب العاجل ويساهم من الناحية العملية بإحكام وبقوة في حماية النسيج الصناعي الوطني.

هناك عناصر أخرى تتعلق بالتجارة الموازية وحماية المستهلك والمراقبة الاقتصادية، بالنسبة إلى التجارة الموازية كما تفضل السيد النائب تحدثنا عنها مطولا وأنا أؤكد على أن الدولة في هذا المجال واقفة بكل جدية وتلاحظون أن تصريحات سيادة الرئيس كلها تنصب في هذا لمحاربة هذه الظاهرة المقيتة.

في ما يخص التزويد، في الحقيقة الوزارة من خلال تدخلاتها وتنفيذ برامجها لدينا هدف أساسي هو تأمين الانتظامية في التزويد وهذا يؤدي بنا أيضا إلى هدف آخر هو استقرار العرض خاصة خلال المواسم الاستهلاكية الكبرى وكذلك فجوات الإنتاج التي تحدث، فنقوم في هذا الإطار بتأمين كل ما يتعلق بالمعروضات والمنتجات الاستهلاكية من المواد الحساسة وغيرها.

كذلك نقوم بعمليات تنسيق وهي عمليات يومية ولا أبالغ حين نقول أنها عمليات يومية مع كل الهياكل ولمختلف المنتجات خاصة

المنتجات التي تشهد بعض الضغوطات ونتوخى في ذلك حسن التصرف خاصة في المخزونات الاستراتيجية أو التعديلية والحمد لله مرة أخرى نؤكد أننا حاليا أصبحنا نتحدث بكل أريحية على وجود مخزونات فيما يخص المنتجات التي تتزود بها الأسواق وكما لاحظتم فهو يساهم في استقرار تزويد السوق.

كذلك نسعى في برنامجنا ورؤيتنا إلى تحفيز منظومات الإنتاج حتى يكون للفلاح وللصناعي دورا في عمليات الإنتاج، مما يتيح لنا تأمين حاجياتنا وترسيخ مفهوم الأمن الغذائي لدينا كدولة وأيضا كتمشي عام بالنسبة إلى سياسة الحكومة أن تكون الأولوية للمنتوج الوطني في الاستجابة لكل حاجيات المستهلك.

أيضا نتابع بكل اهتمام مع كل الهياكل المتدخلة من أجل محاربة كل ظواهر الاحتكار وهذا يدفعني للحديث عن كيفية حوكمة مسالك التوزيع بما يضمن احترام مبدأ الشفافية واسترسال المواد.

في هذا المجال اتخذنا جملة من الإجراءات تتعلق بتنظيم أنشطة المتدخلين في مسالك التوزيع خاصة المواد الأساسية، كانت كذلك عملية الرقمنة مفيدة جدا بالنسبة إلينا كوزارة لأن مسألة توزيع المواد خاصة الأساسية تخضع حاليا لعملية التوزيع والمتابعة عن طريق تطبيقات تتيح لنا القيام بتدخلات ناجعة وفي الإبان.

بالنسبة إلى منتجات الخضر والغلال، لدينا برنامج كامل بسوق الجملة وتوسعنا الآن إلى أسواق داخل البلاد حتى تكون الرقمنة والفوترة الإلكترونية الآلية المعتمدة لمراقبة مسالك التوزيع لضمان شفافية المعاملات.

أيضا نحن بصدد مراجعة المخطط المديري لأسواق الإنتاج والجملة حتى يكون التوزيع الجغرافي داخل كامل تراب الجمهورية منطقي ويؤدي الهدف المرجو منه.

أيضا في برنامج العمل المتعلق بالمنافسة أخضعنا بعض القطاعات الحساسة للدراسة من حيث شروط وظروف المنافسة وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الذي يلعبه مجلس المنافسة إلى جانب هياكل الوزارة، إذ يقوم بدور مهم في هذا المجال ويتعاطى مع هذه الظواهر بكل جدية وحرفية.

وإن شاء الله عبر إعداد تنقيحات لقانون المنافسة نأمل أن تمكننا هذه المقترحات من تحول هيكلي ووظيفي لسلط المنافسة حتى نتحكم في السوق والمهم في كل ذلك هو إرساء مناخ من الثقة لدى المستثمر وأيضا تحقيق رفاه المستهلك والفيصل في كل هذا هو احترام قواعد وممارسات السوق.

وفي آخر المطاف هدفنا هو حماية المستهلك ودعم قدرته الشرائية من وراء كل تلك التنقيحات. أيضا نحن نقوم في مجال المنافسة بتنظيم أبحاث قطاعية معمقة وذلك لتدقيق وتشخيص وضعيات المنافسة والأسعار وهوامش الربح في عديد من القطاعات الوازنة في "قفة المواطن"، المتكونة كما تعلمون من المواد الغذائية ومن عدة مواد أخرى كالصحة وغيرها من المواد.

أيضا فيما يخص برنامج العمل في مجال المراقبة الاقتصادية وهي من بين العناصر التي رغبتم في أن نعرضها عليكم تتعلق كمحور بمحور المراقبة الاقتصادية، في الحقيقة العمل الرقابي يمارس على المستوى المركزي وكذلك على المستوى الجهوي. وتتضمن استراتيجية تدخلاتنا عدة عناصر وسأحاول مدكم بالعناصر التي نعتمدها، فنحن نقوم بتكثيف التدخلات الرقابية بمسالك التوزيع وهناك تنسيق متواصل ووثيق مع المصالح الأمنية.

كذلك نركز في عمليات المراقبة الاقتصادية على الحلقات المفصلية التي تكون مصدر الإخلالات بمسالك التوزيع خاصة المنتجات الأساسية في "قفة المواطن"، مما يجعل عملية الرقابة شاملة ومعمقة مع كل الهياكل المختصة المعنية وهنا أشير خاصة إلى التعامل مع الأسلاك الأمنية بصفة خاصة فهم خير سند للعمليات الرقابية التي نقوم بها.

كذلك تكون العمليات الرقابية حسب المواسم الاستهلاكية وتطور وضعية السوق، مع السعي إلى تغطية كامل تراب الجمهورية وجميع القطاعات التي تسجل بها إخلالات.

حضرات النواب المحترمون،

أود أن أشير أننا حاليا بصدد إعادة هيكلة مصالح المراقبة الاقتصادية وسيتم في هذا الغرض وضع برامج خصوصية لإعادة الهيكلة لمصالح المراقبة سواء تنظيميا أو وظيفيا، كذلك دعمها بالوسائل البشرية واللوجستية وسيكون ذلك إن شاء الله وفق مخطط رقابي شامل بالتنسيق مع مختلف المصالح الرقابية.

سأنتقل بكم إلى برنامج الوزارة المتعلق...

عفوا السيد الرئيس، تفضل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجارة وتنمية الصادرات

شكرا السيد الرئيس،

حاولت أن أبسط عليكم كل البرامج في حلقاتها وأمر بكل سلاسة من محور إلى آخر.

لو تسمحوا لي سأعطيكم برنامج الوزارة المتعلق بالإصلاحات التشريعية الضرورية وهو ما نختتم به برنامج الوزارة.

لدينا مشروع مهم جدا يتعلق باستكمال تركيز الوكالة الوطنية لسلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق وهذا موضوع مهم جدا لأنه يمكننا من تطوير الرقابة النوعية وأعلمكم أن المشروع حاليا في مستوى الدرس من قبل مصالح رئاسة الحكومة ووقعت إحالته منذ أسابيع حتى تتم دراسته بشكل يمكننا من الإسراع في إصداره.

أيضا من المحاور الأخرى مسألة تنظيم نشاط الوكيل العقاري ووضع تصور لإطار تشريعي لتنظيم المناطق التجارية الحرة، هذا المشروع أيضا تمت إحالته إلى مستشار القانون والتشريع برئاسة الحكومة.

كما تناولنا منذ حين مسألة تأثير هذه المناطق على التنمية الجهوية كآلية من آليات محاربة التجارة الموازية والتهريب وكل المظاهر الاحتكارية التي تضر بالاقتصاد الوطني،

وكما ذكرت في بعض الإجابات، سنراجع الإطار القانوني المتعلق بشركات التجارة الدولية وسنقوم بمراجعة هذا الأمر المفصلي في خصوص القيام بعمليات التجارة الخارجية وهو معروف لدى المتعاملين الاقتصاديين وهو الأمر عدد 1743، الذي سيعطي إن شاء الله نقلة نوعية لإجراءات التجارة الخارجية.

كذلك هناك مراجعة للأمر المتعلق بضبط شروط وكيفية إسناد مساعدات صندوق النهوض بالصادرات حتى يكون تموقعنا في الأسواق الخارجية بشكل مدروس وفعال ومرافقة للمؤسسات التونسية المصدرة وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

كما سنراجع قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار ومراجعة أخرى تهم طرق البيع والإشهار التجاري وإصدار نصوص تطبيقية لمرسوم مسالك التوزيع وللقيام بكل هذه المحاور وإنجازها على أرض الواقع سنقوم بمراجعة الهيكل التنظيمي للوزارة حتى يقوم بهذه المهام بكل حرفية وتكون تدخلات الوزارة ناجعة وسلسة.

أيضا هناك جانب أود الإشارة إليه في خاتمة مداخلتي وهو مسألة الغرف التجارية والصناعية، نحن بصدد إعادة التمشي والنظرة بالنسبة إلى هذه الغرف التي تعتبر من الآليات المهمة بالنسبة إلى مرافقة المؤسسات والدفاع عن المنتوج الوطني والتعريف به خاصة في الأسواق الخارجية.

لقد قمنا حاليا بإعداد تصور كامل وهو معروض على مصالح التشريع برئاسة الحكومة ونحن بصدد استكمال النقاشات حوله حتى يعطي دفعا جديدا لهذه الهياكل التي تساهم بشكل واضح وجلي في التطور الاقتصادي وتطوير الصادرات التونسية في الخارج إن شاء الله.

السيد الرئيس، أود أن أشكركم بشكل خاص على رحابة صدركم لأنني تجاوزت الوقت في عدة مناسبات، كذلك الشكر موجه للسادة النواب المحترمين من خلال أسئلتهم الهامة وملاحظاتهم القيمة حول آداء الوزارة وأعدكم بمتابعة كل ملاحظاتكم القيمة والعمل على إنجازها في أقرب وقت ممكن.

كل عام وأنتم بخير ورمضان مبارك وعيد مبارك إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد سمير عبيد وزير التجارة وتنمية الصادرات لتعرضه للمحاور التي كنا ذكرناها، المحور الأول هو الملامح الرئيسية لخطة الوزارة وبرامجها لمجابهة ظاهرة العزل التجاري على مستوى المبادلات الخارجية وحماية المنتوج المحلي ومزيد التحفيز على التصدير وإيجاد السبل الكفيلة بتنويع الأسواق الخارجية.

ثم المحور الثاني حول برامج الوزارة المتعلقة بمجابهة الإشكاليات المطروحة في علاقة بالتجارة الموازية وبحماية المستهلك وبالمراقبة الاقتصادية الناجزة والفعالة وبمزيد تنظيم وحوكمة مسالك التوزيع.

فالمحور الثالث والأخير برنامج الوزارة المتعلق بالإصلاحات التشريعية الضرورية في المجالات ذات الصلة بأنشطتها ومهامها وصلاحياتها.

هذا العرض الشافي الذي قدمه السيد الوزير، نشكره على كل البيانات والإفادات القيمة التي قدمها بخصوص المسائل المثارة والتي تتنزل في إطار ما تضطلع به وزارة التجارة وتنمية الصادرات من مهام وصلاحيات هامة، فهذه الوزارة تعد من أبرز الوزارات التي هي محل أنظار كل مواطن، لا فقط لأنها في ارتباط مباشر بحياته اليومية وبما يحتاجه من أساسيات تكفل له المقومات الدنيا للعيش الكريم، بل كذلك لكونها وزارة محورية في تكريس النهج الاجتماعي وتسيير مختلف سياسات الدولة ما بعد 25 جويلية 2021، حيث ما انفك سيادة رئيس الجمهورية يولي عناية خاصة ومتواصلة لمجمل الوسائل والإصلاحات التي تهدف إلى تلبية احتياجات المواطن والمحافظة على مقدرته الشرائية وإلى تطويق ومحاربة مختلف مظاهر الاحتكار.

وفي هذا المنحى فقد تم وضع المرسوم عدد 14 لسنة 2022 المتعلق بتجريم الاحتكار والمضاربة غير المشروعة والذي يعد خطوة تشريعية رائدة، إلا أن هذا الجهد التشريعي يجب أن يرفق بخطط وبرامج عملية وتدخلات شجاعة باتجاه القضاء على مختلف الإخلالات المسجلة في مسالك التوزيع والتصدي لجميع مظاهر الاحتكار والتلاعب بالمواد المدعمة أو تهريبها وكذلك الحد من التبذير الغذائي.

ولئن كانت هذه الوزارة مدعوة إلى تكريس مبدأ التعويل على الذات وتدعيم مقومات الدولة الاجتماعية والعادلة فإن جهودها يجب أن تتنزل في إطار الجهد الوطني الإصلاحي الذي لا بد أن تعمل جميع مؤسسات الدولة بكل حرص وثبات على إنجاحه ولن يكون ذلك باليسير دون حشد الطاقات من أجل تعميق النظر والتباحث حول سبل المحافظة على المكاسب الاجتماعية من خلال إحكام التصرف في منظومة الدعم، والحرص على توجيهه للفئات التي تستحقه، وعبر مزيد إحكام تدخلات الهياكل المعنية من أجل مجابهة التجارة الموازية ومحاربة التهريب والاحتكار والقضاء على تبذير المواد المدعمة، والتصدي تدريجيا لجميع المظاهر السلبية والممارسات غير المشروعة والمخلة بالتوازنات المالية للدولة.

ومن جهته فإن مجلس نواب الشعب يجدد تأكيده على إيلاء جميع القطاعات الأولوية التي تستحقها وعلى وجه الخصوص تلك التي تعنى بقوت المواطن البسيط وبأسباب عيشه الكريم واستدامة حقوقه في وطنه.

ومجلسنا وفي إطار ممارسته لصلاحياته الدستورية على أكمل الاستعداد للنظر في كل الإصلاحات الهادفة لدعم المنافسة كآلية لتعديل السوق ومختلف الآليات القانونية الرامية إلى تدعيم الإطار التشريعي والمؤسساتي باتجاه تنمية قدراتنا التصديرية وتحسين شروط النفاذ إلى الأسواق ومقاومة الاحتكار والغش وردعهما، عسانا نتوفق معا وفي أقرب الآجال إلى تلبية تطلعات شعبنا وتحقيق آماله في غد أفضل.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء، بالغ الشكر للسيد سمير عبيد، وزير التجارة وتنمية الصادرات والوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لنتمكن من توديع السيد الوزير والوفد المرافق له ثم نستأنفها للاستماع إلى تدخلات الزميلات والزملاء تطبيقا للفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة منتصف النهار وعشرين دقيقة)

استئناف الجلسة

وتدخل السيدة والسيد النائب

على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة منتصف النهار والنصف)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة للاستماع إلى تدخلات الزملاء على معنى الفصل 108 والكلمة للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح وله ثلاث دقائق، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

مباشرة ندخل في صلب الموضوع، توجهنا إلى السيد وزير التربية بسؤال كتابي بخصوص الإطار القانوني لتواجد عامل من إفريقيا جنوب الصحراء بصدد طلاء الحائط الخارجي لمعهد دار فضال، توجهنا بالسؤال اليوم ونأمل أن يكون هناك إطار قانوني، لا نعلم به بعد نظرا إلى عدم صدور أي توضيح من مندوبية التربية بأريانة ولم نر أي لفت نظر بخصوص هذا الموضوع.

للمرة الألف سأتحدث وسأواصل الحديث دائما عن الوضع البيئي في سكرة، حين أدى السيد وزير البيئة زيارة إلى ولاية أريانة لم يجلب إلى سكرة.

سيدي الرئيس، اليوم نعرض عليكم صورا مباشرة، فنحن نعود يوميا إلى بيوتنا على الساعة الثانية ليلا، نخرج بعد الإفطار مباشرة للبحث عن حلول لوضعيات المواطنين وما تشاهدونه الآن في الصورة هو باب منزل ولدينا صور عديدة لأناس يعيشون في مثل هذه الظروف، تسرب مياه التطهير في المنازل -كما ترونه في الصورة- وها هي صورة أخرى لمياه الصرف الصحي تدخل إلى البيوت وانظروا إلى الصورة لتروا أن مستوى مياه التطهير يصل إلى الثلاجة، هذه الصور تبين مياه الصرف الصحي داخل المنازل.

نحن نرى هذه المشاهد كل ليلة، تخيلوا لو أن أي مسؤول من الحكومة أو من أي وزارة يعيش هذا الوضع أمام بيته، هذه المشاهد نراها بداية من الزوايدية دار فضال، نهج المطار وبجميع الأماكن، أول نقطة، مستوى السبخة والصورة التي نعرضها ليست من جزر المالديف، بل هذه سبخة أريانة المموجة وهذا ما توضحه الصورة جليا.

واليوم على المستوى الجهوي والمحلي هناك مسؤولون يتمتعون بسيارات إدارية وببطاقات بنزين وبإطارات وإدارة كاملة ولكنهم ينتظرون أن نذهب نحن ونقوم بزيارات للمواطنين، الناس تتواصل معنا بالهاتف أو من خلال "Messenger" أو بأية وسيلة تترك أثرا لإيصال المعلومة ونحن نذهب وهم ينتظرون أن نتحرك ليتحركوا بعدها،

بالله عليكم تحركوا، يا سيادة وزير الداخلية، لدينا والي ومعتمد، شجعهم قليلا لكي يتحركوا، ما معنى أن يقوموا بإرسال استدعاء إلى كافة أعضاء مجلس النواب؟ ما يحدث في سكرة اليوم غير معقول، بالله عليكم انظروا في إمكانية تقديم دعم لديوان التطهير حتى من الولايات المجاورة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ألفة المرواني، ولها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة ألفة المرواني

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب.

تدخلي اليوم موجه إلى السيد وزير الصحة والسيد والي بن عروس حول ملابسات غلق مستوصف بن عروس وتعطيل مشروع إعادة تهيئته.

سيدي رئيس المجلس، هذا مركز صحة عمومية أغلق يوم 31 ماي 2021 بحجة أنه آيل للسقوط، مسؤول ما قرر أنه آيل للسقوط ونحن جميعا في بن عروس دخلنا إليه وتلقينا العلاج فيه وهو ليس آيلا للسقوط ونعلم جيدا ما معنى أن يكون مبنى آيل للسقوط ونعلم كيف تبدو آثاره.

المستوصف أغلق ونحن نعلم ملابسات الغلق ونعلم كل شيء وقد طالبنا سابقا تحت قبة البرلمان بفتح تحقيق ومحاسبة المخالفين، أنا ليس من دوري محاسبة المخالفين فهذه مهمتكم أنتم، للأسف، لم يحصل أي شيء منذ تاريخ سؤالي الكتابي في 5 جويلية 2023 إلى السيد وزير الصحة السابق.

فماذا قال لي السيد الوزير السابق؟ قال أن اللجنة الأولى طالبت بالهدم وإعادة البناء بتكلفة 700 ألف دينار وكان ذلك بتاريخ 22 ماي 2022، أي بعد سنة من قرار الغلق، ثم بعد ذلك وقع تقييم فني ولكن الغريب أنها حصلت بعد قرار الغلق وبيّن التقييم الفني أن هناك فقط مشكلا جزئيا في جزء من البناية يخص الصيدلية وهي بعيدة تماما عن المبنى الرئيسي.

قيمة التدخل في الصيدلية قدر بـ 62 ألف دينار فقط وليس 700 ألف دينار وإذا كان المشكل جزئيا، فلماذا تغلقون كامل المستوصف؟

هناك منشور يمنع الغلق وهو المنشور عدد 61 المؤرخ سنة 2003 والذي ينص على أنه لا يتم غلق الأقسام أو الوحدات الطبية إلا إذا استحال العمل فيها.

نحن أبناء المنطقة، ربما يمكنكم أن تغالطوا رؤساءكم لكنكم لن تغالطونا فنحن أبناء المنطقة، نحن نعرف المستوصف ونعرف تصميمه ونعرف قاعاته والصيدلية وحدها على جانب ولا علاقة لها بالوحدات الطبية.

حتى وزارتكم ضربت في قوانينها ومناشيرها وتحايلتم وتصرفتم كما يحلو لكم. هذا المستوصف السيد رئيس الجمهورية، أوجه نداء إليكم، لقد نهب وسرق وتم نقل معداته ورممها وطلب الجرد جاء فقط بعد سنة.

اليوم حين أطلب حيثيات إعادة التهيئة لا تقع إجابتي وحين أطلب استفسارا من وزارة الصحة تبلغني أن الأمر يحال إلى وزارة التجهيز التي تعلمنا بدورها أنه لم يصلها أي شيء وحين أتصل بالسيد الوالي يقول لي "سأراجع ولم يراجع شيئا". سامحوني، هل هذا ملف يخص أمن الدولة؟ أريد أن أفهم،

السيد رئيس المجلس، أين وصل هذا الملف؟ هذا حق في الصحة، هذا حق المواطن اليوم في بن عروس في الصحة.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء، هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم وعليه نأذن برفع الجلسة والله ولي التوفيق. رفعت الجلسة.

(كانت الساعة منتصف النهار وخمسا وثلاثين دقيقة)

II-السؤال الكتابي الذي تقدم به السيد النائب إلى الحكومة والإجابة عنه:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيد النائب يوسف التومي بتاريخ 16 جانفي 2025 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقى الإجابة عنه في 25 مارس 2025

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية .

وبعد،

حيث أن معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات من ولاية سوسة تعد قرابة 50 الف ساكن لكن تفتقر الدار ثقافة لعقود من الزمن رغم توفّر الرصيد العقاري، وحيث وقع توجيه سؤال كتابي حول هذا الموضوع وحيث افدتم برمجة دار الثقافة في هذا المخطط 2030/2025، لكن حد هذا التاريخ ولريح الوقت نتساءل:

لماذا لم تنطلق إجراءات طلب ملف العقار الذي وقع اختياره (شهائد الملكية، مثال الأشغال المختلفة، دراسات...)؟

وحيث انطلقت أشغال تسييج المعلم الأثري الماجل الأزرق بمدينة زاوية سوسة، لكن توقفت الأشغال منذ مدة نتساءل عن الأسباب التي عطلت استكمال تسييج الماجل الأزرق ؟

وحيث وقع إحياء مهرجان سيدي بوزعبية "بمدينة زاوية سوسة سنة 2022 بعد 13 سنة من الغياب .كما وقع احياء مهرجان سيدي بوفارس "بمدينة قصيبة سوسة سنة 2024 بعد 15 سنة من الغياب، وكان ذلك تحت اشراف ودعم البلدتين كل في مجاله الترابي، فلماذا لا يقع دعمهما من طرف وزارتكم خاصة وأنهما اضفيا حركية على الحياة الثقافية بالجهة؟

ولكم منا كل التقدير والاحترام .

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع:إجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل النائب السيد يوسف التومي بخصوص إحداث دار ثقافة بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثّريّات وتسييج المعلم الأثري الماجل الأزرق ودعم المهرجانات بالجهة .

المرجع: مراسلتكم الواردة بتاريخ 21 فيفري 2025

تحية طيبة وبعد،

تبعا للإحالة المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بسؤال كتابي مقدم من قبل السيد النائب يوسف التومي بخصوص إحداث دار ثقافة بمعتمدية الزاوية القصيبة الثريات، وتسييج المعلم الأثري الماجل الأزرق ودعم المهرجانات بالجهة وبعد التنسيق مع المصالح والهياكل المعنية يشرفني افادة السيد النائب بما يلي :

1-بخصوص إحداث دار ثقافة بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات

تم اقتراح عقار وظيفي من حيث الموقع والملكيّة والمساحة راجع بالملكية لبلدية القصيبة ماسح لـ5000 م لإنجاز المشروع المذكور . وتولت إدارة البناءات والشؤون العقارية مكاتبة مصالح المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بسوسة قصد إتمام اعداد الملف العقاري متضمنا لمحضر جلسة مداولات المجلس البلدي بالقصيبة والذي ينصّ على التفويت في العقار بالدينار الرمزي لفائدة ملك الدولة الخاص قصد تخصيصه في مرحلة لاحقة لوزارة الشؤون الثقافية إلى جانب الوثائق الفنيّة الخاصة بالعقار، كما أنّ مصالحنا الفنية المركزية بالوزارة بصدد التنسيق لاستكمال الملف العقاري واحالته إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لإتمام إجراءات التخصيص وذلك عملا بمقتضيات الأمر عدد 967 لسنة 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية والذي نص الفصل 12 منه بأن يخضع وجوبا كل مشروع بناية مدنية إلى اعداد الملف المرجعي المتمثل بالأساس في سند ملكية أو أي كتب إداري في الملكية أو كل ما يفيد تخصيص قطعة الأرض لصاحب المشروع وبالتالي سيتم الانطلاق في الدراسات الخاصة بالمشروع مباشرة إثر تحصلنا على قرار التخصيص للعقار المذكور آنفا .

2-بخصوص تسييج المعلم التاريخي الماجل الأزرق

تم إتمام القسط الأول من المشروع والمتمثل في أشغال بناء السور، أما أشغال القسط الثاني والمتمثلة في تركيز باب وسياج من الحديد المطروق، فهي بصدد الإنجاز، حيث تم إطلاق استشارة وتعيين مزوّد لإنجاز أشغال القسط الثاني وإصدار طلب تزود في الغرض بتاريخ 04 فيفري 2025، وقد شرع المزود في تسليم الطلب بتاريخ 27 فيفري 2025 ومن المبرمج الانتهاء من أشغال التسليم وتركيز الحديد المطروق موفى شهر مارس الحالي .

3-بخصوص دعم المهرجانات بالجهة

تعمل وزارة الشؤون الثقافية من خلال المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية على إسناد المهرجانات الوطنية والجهوية والمحلية التي يتم تنظيمها من قبل الجمعيات والهيئات فنيا وتقنيا وماليا وفقا للإمكانات المتاحة ولبرامج الوزارة وخطط عملها ولا سيما ضمان تنظيم مهرجانات ذات جودة وخصوصية ويتعين على كل جمعية أو هيئة مشرفة على تنظيم مهرجان أو تظاهرة ثقافية تقديم ملف طلب الدعم في أجل أدناه شهر قبل انتظام المهرجان مع الحرص على تقديم جميع الوثائق القانونية المنصوص عليها بالأمر 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات إسناد التمويل العمومي للجمعيات.

وتجدون مرفقا لهذا إعلام صادر حديثا عن المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية يتعلق بشروط إسناد المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية الوطنية والجهوية والمحلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الجمهورية التونسية
REPUBLIQUE TUNISIENNE
وزارة الشؤون الثقافية
MINISTÈRE DES AFFAIRES CULTURELLES

المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية

إعـــــلام

في إطار إسناد المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية الوطنية والجهوية والمحلية فنيا وتقنيا وماليا وفقا للإمكانات المتاحة، وتكريس اللامركزية الثقافية بتطوير صيغ التعاون والشراكة مع المندوبيات الجهوية للثقافة والمؤسسات والهياكل الثقافية العاملة في المستويين الجهوي والمحلي، تحرص المؤسّسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية على مزيد ترشيد إسناد المهرجانات التّي تنظمّها الجمعيات وهياكل غير الجمعيات، وذلك كما يلي:

*المساهمة في إسناد منح للدعم المالي للتظاهرات الثقافية والفنية.

*المساهمة في توفير الوسائل اللوجستية اللازمة لحسن التنظيم.

*المساعدة الفنية في مجال التظاهرات الثقافية والفنية.

وتعلم المؤسّسة طالبي الدعم بـــ:

- ضرورة موافاة المؤسسة بملف طلب الدعم في أجل أدناه شهر قبل موعد انتظام المهرجان موضوع الدعم مع الحرص على تقديم جميع الوثائق القانونية المنصوص عليها بالأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات إسناد التمويل العمومي للجمعيات، وذلك بالنّسبة للجمعيّات .
- ضرورة تقديم برنامج دقيق وميزانية مفصلة مع ذكر مختلف مصادر التمويل وقيمة التمويل الذاتي.
- ضرورة تحديد الفقرات المطلوب دعمها من طرف المؤسسة وبيان كلفتها.
- ضرورة إطلاع المندوب الجهوي للشؤون الثقافية على ملف طلب الدعم لإبداء رأيه في (1) البرنامج حسب خصوصية الجهة، و(2) المدة والجدوى من انتظام المهرجان خلال الفترة المقترحة، وذلك حسب مقتضيات منشور وزارة الشّؤون الثّقافيّة عدد 6 لسنة 2024.
- ضرورة التنسيق مع المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية الراجعة بالنظر لكل طالب دعم عند إعداد الملف وإنجاز المهرجان، مع الالتزام بعرض التقريرين الأدبي والمالي على أنظار المندوب للإطلاع عليهما وإبداء رأيه حول تنفيذ المهرجان.
- ضرورة تقديم ما يفيد الحصول على ترخيص مسبق لإقامة عروض فنية ينشّطها أجانب وذلك طبقا للأمر عدد 2197 لسنة 2009 المؤرخ في 20 جويلية 2009 المتعلق بإحداث لجنة استشارية للعروض الفنية التي ينشطها فنانون أجانب وضبط مشمولاتها وتركيبتها وطرق عملها والإجراءات المتبعة لديها.
- ضرورة الاستظهار بما يفيد سلامة الوضعية مع المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وذلك عند تقديم التقريرين الأدبي والمالي للمهرجان وقبل صرف القسط الثاني من المنحة.
- وضع عبارة بدعم من وزارة الشؤون الثقافيّة والمؤسسة الوطنيّة لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافيّة والفنيّة على كلّ المحامل الترويجيّة للنشاط موضوع المنحة.